بحوث قسم اللغة العربية

الفنقلات النحوية في تفسير الطبري: تأصيلا وتحليلا
(فنقلات خمس من سورة البقرة أنموذجا)

د. محمد عليوة علي إسماعيل
المدرس بقسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم– جامعة القاهرة

المستخلص باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة الموسومة بـ(الفنقلات النحوية في تفسير الطبري: تأصيلا وتحليلا [فنقلات خمس من سورة البقرة أنموذجا]) عددا من المسائل النحوية التي وردت في سورة البقرة على هيئة فنقلات في كتاب (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) الشهير بتفسير الطبري، وقد صدرتها بمقدمة، وتمهيد يوضح مفهوم الفنقلة ويؤصل له عند النحاة والمفسرين، ثم المتن الذي يتضمن خمسة مباحث تشتمل على فنقلات خمس؛ حيث عرضت قول الطبري، ثم ذكرت آراء النحاة بشيء من التفصيل والتحليل، وأخيرا أفصحت عن رأيي الخاص موضحا أسباب ترجيحه، ثم جات الخاتمة وبها أهم النتائج، وقد ذيلت الدراسة بثبت لأهم المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: سورة البقرة – تفسير– الطبري – جامع البيان – الفنقلات.

Study summary:

This study, entitled (Grammatical shifts in Al-Tabari's interpretation: foundation and analysis [five shifts from Surat Al-Baqarah as an example]) addressed a number of grammatical issues that appeared in Surat Al-Baqarah in the form of transpositions in the book "Jami' Al-Bayan 'an Ta'wil Ayat Al-Qur'an," which is famous as Al-Tabari's Interpretation.

I started it with an introduction, a preface that explains the concept of the transfer and establishes its foundations among grammarians and commentators, then the text that includes five discussions that include five Fanqalats. I presented what al-Tabari said, then I mentioned the opinions of grammarians in some detail

and analysis, and finally I expressed my own opinion. Then came the conclusion, which contains the most important results. I appended the study with a list of the most important sources and references.

Keywords: Surat Al-Baqarah - Interpretation - Al-Tabari - Jami' Al-Bayan - Al-Fanqalat.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد...

فيعد إمام المفسرين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)(*) من الأئمة الموسوعيين الذين طبقت شهرتهم الآفاق لتبحرهم في العديد من العلوم، كالتفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، وكذلك النحو، لذا كان تفسيره الشهير الموسوم بـ(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) مكنزا ثرا لكل هذه العلوم، ومنهلا عذبا لمن جاء بعده حتى يومنا هذا، والإمام الطبري من أكثر المفسرين الذين استخدموا أسلوب الفنقلة، هذا الأسلوب الافتراضي التخيلي - في الغالب – الذي يعرض فيه لمسألة ما أو لنكتة علمية بهدف الإثارة الذهنية وشحذ الانتباه لما ينطوي على هذه المسألة أو تلك النكتة من أهمية ضرورة؛ فهو كثيرا ما يصدر مسألته بقوله: فإن قلتَ: ...، قلتُ، أو ما أشبهه، ومنه نحتت كلمة (الفنقلة). وقد اشتمل التفسير على المئات من الفنقلات في خمسة علوم رئيسة: علوم القرآن الكريم، والعقيدة، والفقه، والفرائض والمواريث، وعلوم اللغة. ويتفرع عن كل علم رئيس عدة علوم فرعية.

وقد خصصت هذا البحث لدراسة بعض الفنقلات النحوية في سورة البقرة، وعنونته بـ(الفنقلات النحوية في تفسير الطبري: تأصيلا وتحليلا [فنقلات خمس من سورة البقرة]).

(*) ينظر ترجمة الطبري في: الفهرست، محمد بن يعقوب بن النديم، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٦٦م، ٣٨٥. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ٦/ ٢٤٤١. وطبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٨٢. والإمام الطبري شيخ المفسرين وعمدة المؤرخين، محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٩م، وابن جرير الطبري ومنهجه في التفسير، محمد بكر إسماعيل، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٩٩١م. وغيرها.

وكان اختياري لسورةَ البقرة نظرا لمكانتها العظيمة ومنزلتها الرفيعة بين سور القرآن العظيم، أما الاقتصار على هذه الفنقلات الخمس فيرجع لاشتمالها على العديد من المسائل النحوية الجديرة بالدراسة والتمحيص؛ فضلا عن كونها مسائل خلافية تعددت آراء النحاة فيها، ناهيكم عن أن دراسة فنقلات البقرة كاملة أمر لا يسعه إلا رسالة علمية كالماجيستير أو الدكتوراه.

ورغم قلة الدراسات التي اهتمت بالفنقلات النحوية بوجه عام، وبالفنقلات النحوية في التفاسير بوجه خاص، نجد الباحثين وقد اتجهت أنظارهم إلى معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧ هـ) والكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)؛ أما الفراء فلكونه من أقدم من اهتم بتفسير القرآن الكريم تفسيرا لغويا، وهذا في كتابه (معاني القرآن)، وعلى الرغم من أنه قد سبقه أو عاصره بعض النحاة أصحاب كتب (معاني القرآن)، مثل الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، والنضر بن شميل البصري (ت ٢٠٣ هـ) الذي لازم الخليل وأخذ عنه، وقطرب (ت ٢٠٦ هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ)؛ غير أن كتابه (معاني القرآن) كان له حظ وافر من الشهرة والذيوع.

وأما الزمخشري فقد اشتهرت فنقلاته في (الكشاف) لكثرتها الكاثرة؛ إذ بلغت نحو (٢٥٠٠) فنقلة حاز بها الصدارة في هذا المضمار بلا منازع.

ومن هنا كان اختياري لهذا التفسير القيم، وتبرز أهميته في كونه – في حدود علم الباحث– أول تفسير شامل متنوع راج فيه هذا الأسلوب وكثرت فيه المسائل النحوية المفنقلة، ولتميز عقلية الإمام الطبري بكثرة جمع الآراء من جهة ونقدها ومناقشتها من جهة أخرى والترجيح بينها، كما أن هذا التفسير أصبح مرجعا للكثير من المفسرين ومعربي القرآن اللاحقين للإمام الطبري، أضف إلى هذا غفلة الباحثين والدارسين عن فنقلاته النحوية على أهميتها.

ويهدف هذا البحث إلى: إبراز ما تنطوي عليه هذه الفنقلات من مسائل مهمة تعددت آراء النحاة والمفسرين في توجيهها، ومعالجة هذه الآراء وتلكم التوجيهات.

أما عن الدراسات السابقة فهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفنقلة عند بعض النحاة والمفسرين، ومنها:

١- الفنقلة في كتاب سيبويه للباحث: رضا هادي حسون، رسالة علمية، وهي جزء من متطلبات نيل الماجيستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م.

٢- فنقلات الزمخشري النحوية في سور الحواميم: دراسة تأصيلية تحليلية، د. علي نجار محمد حسن، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، العدد الحادي والعشرون، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م.

٣- فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران " دراسة تأصيلية تحليلية"، د. حمادة عبد الإله حامد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بأسيوط، المجلة العلمية، العدد الثامن والثلاثون، الجزء الأول، ٢٠١٩م.

٤- فنقلات الإمام الخازن النحوية في تفسيره (سورة الأنعام تطبيقا)، عبير إحسان محمود سعيد الوزان، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد (١/٢٨)، المجلد الأول، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م.

٥- فنقلات ابن القواس (ت ٦٩٦ هـ) النحوية في الأسماء المعربة والمبنية في شرح ألفية ابن معط، إعداد: م. د. مثنى قهيّر عبد الله خليل، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٧٧، ٢٠٢٤م.

٦- فنقلات الفراء النحوية في كتابه (معاني القرآن) دراسة وصفية تحليلية، د.صالح بن مطلق بن سعد المالكي، مجلة الدراسات التربوية والعلمية، كلية التربية، الجامعة العراقية، العدد الثالث والعشرون، المجلد الرابع، علوم القرآن واللغة العربية، آذار ٢٠٢٤م.

أما فيما يتعلق بالفنقلات عند الطبري، فهناك دراستان:

١- فنقلات الإمام الطبري في تفسيره لمعاني المفردة القرآنية (نماذج تطبيقية)، صفاء عبد اللطيف عبد الحميد الحاجم، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق، العدد ٥٩، مارس/ آذار ٢٠٢٠م.

٢- منهج الإمام ابن جرير الطبري في عرض الفنقلة في تفسيره، أ. غزل بنت عبد العزيز داغستاني- د. فوزية سعيد شعوان آل مدعث، مجلة البحوث الإسلامية، مصر، العدد الثامن عشر بعد المائة، المحرم، ١٤٤٦هـ.

وكلا النوعين من الدراسات بعيد كل البعد عن موضوع بحثي، غير أني قد أفدت منها جميعا، ولا سيما الدراسة الأخيرة في بعض النقاط المتعلقة بالتمهيد النظري عن أسلوب الفنقلة.

وقد اقتضت طبيعة البحث انتهاج المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث عرضت قول الطبري، ثم ذكرت آراء النحاة بشيء من التفصيل والتحليل، وأخيرا أفصحت عن رأيي الخاص.

وقد صُدِّرَ البحث بمقدمة، وتمهيد عن أسلوب الفنقلة، ثم المتن وبه وخمسة مباحث كالآتي:

المبحث الأول – الفنقلة الأولى: دلالة (الذي) على الجمع في الآية (١٧).

المبحث الثاني– الفنقلة الثانية: (إعراب بعوضة) في الآية (٢٦)، وتشتمل على:

أولا: توجيه (ما).

ثانيا: توجيه (بعوضة) بالنصب.

ثالثا: توجيه (بعوضة) بالرفع.

رابعا: توجيه (بعوضة) بالجر.

المبحث الثالث– الفنقلة الثالثة: توجيه (ما) في الآية (١٩٦)

المبحث الرابع– الفنقلة الرابعة: توجيه (فإخوانكم) في الآية (٢٢٠)

المبحث الخامس– الفنقلة الخامسة: توجيه (غفرانك) في الآية (٢٨٥)

وأخيرا الخاتمة، وبها أهم النتائج.

التمهيد

من الأساليب التعليمية القديمة عند علماء المسلمين بمختلف تخصصاتهم: لغويين، ومفسرين، وفقهاء، ونحاة، وبلاغيين، وغيرهم، أسلوب (الفنقلة)، وهو قائم على التخيُّل والافتراض بهدف طرح مسألة ذات أهمية، قد تطرح هذه المسألة من الشيخ لنفسه، أو من الشيخ لطلابه، أو من الطلاب للشيخ؛ ثم تكون الإجابة بصورها المتنوعة.

و(الفَنقَلة) كالحوقلة والسبحلة والبسملة والحمدلة مصدر رباعي منحوت للفعل (فنقل)[١]، وهو مأخوذ من (فإن) الشرطية – في الغالب –، والقول بأشكاله المختلفة، مثل: (فإن قلت– فإن قال– فإن قيل...). وقد يتناوب مع (إن) (لو) أو (إذا) الشرطيتان، والأكثر أن تسبق بفاء الاستئناف وأحيانا الواو.

ومن حيث المصدرية فـ(الفنقَلة) مفتوحة الفاء والقاف ضبطا قياسيا على زنة (فَعْلَلَة)، أما من حيث الاسمية فقد يختلف ضبط قافها بحسب قاف القول؛ فمثلا إن كان فعل الشرط (قال – قَال قائل — قَالوا) فتحت، وإن كان (قُلتَ — قُلتم – قُلنا) ضمت، وإن كان (قيل) كسرت.

ويعرفها الطاهر بن عاشور بأنها: " إلْقَاءُ الْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ بِطَرِيقَةِ السُّؤَالِ نَحْوَ (فَإِنْ قُلْتَ) لِلِاهْتِمَامِ "[٢].

وهي عند الدكتور نزار عطا الله: " نكات بيانية تطرح في أسلوب المحاورة (فإن قلتَ، قلتُ)، والفنقلة أسلوب تعليمي مشهور عند المتقدمين والمتأخرين، قائم على السؤال المشوق والجواب المحقق"[٣].

ويطلق عليها كذلك (المقاولة) على وزن المفاعلة؛ لاشتمال الشرط والجواب في الغالب على القول (إن قلتَ قلتُ)[٤].

وقد ذكر الدكتور صالح المالكي أن الفراء (ت: ٢٠٤ هـ) هو أول من استخدم هذا الأسلوب، يقول: " وبحسب الاستقصاء فإن الفراء هو أول من ابتدع افتراض المسائل النحوية عن طريق الفنقلات، ثم سار كثير من النحاة والمفسرين وغيرهم على غرار الفراء واتبعوا نهجه في هذا الأسلوب، ومن أشهرهم الطبري و..."(٥).

والحقيقة أن الفراء قد استخدم أسلوب الفنقلة في معانيه؛ بل أكثر منه، كما في قوله: " **فإن قلت**: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القاتل، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة فترفعان للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق فِي النكرة؟ **قلت**: لا يجوز ذلك من قِبل أن نعت المعرفة دليل عليها إذا حصلت، ونعت النكرة متصل بها كصلة الَّذِي"(٦).

غير أنه لم يكن أول من استخدمه من النحاة؛ فقد سبقه الخليل (ت ١٧٠ هـ)، يقول: "**فَإِن قلت** كَانَ عبد الله أَبوهُ قَائِما **رفعت** عبد الله بِـ(كَانَ) وَرفعت أَبَاهُ على الْبَدَل من اسْم كَانَ"(٧).

كما سبقه سيبويه (ت١٨٠ هـ)، يقول عند كلامه عن (كم) الاستفهامية: " **فإن قال قائل**: ما شأنُها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منون؟ **فالجواب** فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجر ما بعدها، كما جرت هذه الحروف ما بعدها. فجاز ذا في كم حين اختلف الموضعان، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد"(٨). وكلاهما يسبق الفراء.

وقد شاع هذا الأسلوب بعد الخليل وسيبويه عند الكثير من النحاة والمفسرين ومعربي القرآن كالرماني (ت ٣٨٤ هـ)، يقول: "**فإن قال قائل**: فلعل السور القصار ممكن للناس، **قيل له**: لا يجوز ذلك؛ من قبل أن التحدي قد وقع بها فظهر العجز عنها في قوله –تعالى–: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ [يونس:٣٨] فلم يخص بذلك الطوال دون القصار "(٩).

كما استخدمه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، يقول: **فإن قلت** فلعل موضع (أن) نصب بالفعل الذي هو "حقا " مصدره كأنه قال: أتحقون حقا أنكم قتلتم. قيل هذا فاسد"(١٠).

وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، يقول: "**وكذلك إنْ قلتَ**: "رجلٌ طويلٌ جاءَني " **لم يستَقِمْ** حتى يكونَ السامعُ قد ظَنَّ أنه قد أتاك قصيرٌ، أو نزَّلْتَه منزلة من ظن ذلك"(١١).

والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) – والذي يعد أكثر من استعمل هذا الأسلوب على الإطلاق (٢٥٠٠ فنقلة) – يقول: " **فإن قلتَ**: لمَ قدّرت المحذوف متأخراً؟ **قلتُ**: لأنّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به..."(١٢).

والرازي (ت ٦٠٦ هـ)، يقول: "**فَإِنْ قُلْتَ** يُلْقُونَ مَا مَحَلُّهُ؟ **قُلْتُ** يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ ... " (١٣).

وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، يقول: "**فإن قلتَ**: "والله لآتِيَنَّكَ، ثمّ الله لأُكرِمَنَّكَ"، **كنت بالخيار** في الثاني ... "(١٤).

والقرطبي (ت ٦٧١ هـ)، يقول: " **فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ**: لِمَ كُسِرَ أَوَّلُ عِشْرِينَ وَفُتِحَ أَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى الثَّمَانِينَ إِلَّا سِتِّينَ؟ **فَالْجَوَابُ عِنْدَ** سِيبَوَيْهِ أَنَّ عِشْرِينَ مِنْ عَشَرَةٍ بِمَنْزِلَةِ اثْنَيْنِ مِنْ وَاحِدٍ ..."(١٥).

والبيضاوي (ت ٦٨٥هـ): " **فإن قيل**: كيف تعد الإماتة من النعم المقتضية للشكر؟ **قلت**: لما كانت وصلة إلى ... " (١٦).

ورضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، يقول: " والياء في رَمَيْتُ وَرَمَيَا تَفْرِقان في الماضي بين الواوي واليائي؟ ... **فإن قلت**: أليس يَلْتَبِسَان في الماضي والمضارع في خَافَ يَخَاف ...، **قلت**: **بلى**، ولكنهم لم يضمؤا في واويّ هذا الباب ولم يكسروا في يائيّه ..."(١٧)

وابن عصفور (ت ٦٩٦هـ): **فإن قال قائل**: إنَّما يكون ما ادَّعيته في (أوَّل) صحيحًا من أنَّ فاءه وعينه واوان،...، **فالجواب** أنَّ الذي يدلُّ على أنها (أفعَل) لزوم (مِن) لها، ... "(١٨).

والنسفي (ت ٧١٠ هـ)، يقول: " **فإن قلت: كيف** قال قبل هذا: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٤] ثم قال هنا: ﴿وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٤٠]، ق**لت** ذاك في السابقين وهذا في أصحاب اليمين وأنهم يتكاثرون من الأولين والآخرين جميعاً ... "(١٩).

والخازن (ت ٧٤١ هـ)، يقول: " **فإن قيل** المراد من الحديث لا صلاة كاملة **قلنا** هذا خلاف ظاهر لفظ الحديث ومما يدل عليه ... "(٢٠).

وكذلك ابن جَزيّ (ت ٧٤١ هـ)، **يقول**: " **فإن قيل**: إن العود إلى الشيء يقتضي أنه قد كان فعل قبل ذلك ...، **فالجواب** من وجهين: ..."(٢١).

وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، يقول: إن قيل: متى يجوز نحو هذا؟ **قلت**: إذا دل الكلام عليه ...**فإن قلت**: لم فعل ذلك؟ **قلت**: لنكتة ... "(٢٢).

ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) يقول:" **فإنْ قلتَ**: كيفَ جَازَ مَجِيء الْحَال من النكرَة؟ أمّا على قَول سِيبَوَيْهِ فَلَا إِشْكَال .."(٢٣).

السيوطي (٩١١ هـ)، يقول: "**فَإِنْ قِيلَ**: فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُقْرَأَ أَرْبَعًا لِيَحْصُلَ لَهُ خَتْمَتَانِ.! **قُلْنَا**: الْمَقْصُودُ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ حُصُولِ خَتْمَةٍ إِمَّا الَّتِي قَرَأَهَا وَإِمَّا الَّتِي حَصَلَ ثَوَابُهَا بِتَكْرِيرِ السُّورَة"(٢٤).

كما ورد أسلوب الفنقلات في بعض الحواشي كحاشية الطيبي، يقول: " **فإن قيل** :إن الواو كما تكون للجمع فقد تكون للاستئناف... **الجواب** :**إذا** انتهض الجامع القوي لا يمنع الاختلاف من العطف"(٢٥).

ولم يقتصر هذا الأسلوب على قدامى النحاة والمفسرين؛ بل امتد ليطال بعض المفسرين المعاصرين كالطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، يقول: "**فَإِنْ قُلْتَ** إِذَا كَانَ السَّائِلُونَ هُمُ الصَّالِحِينَ فَكَيْفَ عُوقِبُوا؟ **قُلْتُ** قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا عِقَابٌ دُنْيَوِيٌّ وَهُوَ يَنَالُ الصَّالِحِينَ وَيُسَمَّى عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ بِالْعِتَابِ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْكَرَامَةَ، وَنَظِيرُهُ أَنَّ مُوسَى سَأَلَ رُؤْيَةَ رَبِّهِ فَتَجَلَّى الله للجبل فَجعله دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ"(٢٦).

وقد أكثر الطبري من استخدام أسلوب الفنقلة في تفسيره، حيث بلغت — عند بعض الباحثين– ستمئة وتسعا وعشرين أو خمسمئة واثنتين وثلاثين فنقلة في علوم القرآن المختلفة والشريعة واللغة العربية، منها مئة وسبع وسبعون فنقلة في اللغة العربية بمختلف فروعها(٢٧).

وتنوعت وفقهما صيغ شرط الفنقلة كما هو مبين بالجدول الآتي:

م	صيغة شرط الفنقلة
١	فإن قال قائل/ فإن قال لنا قائل/ فإن قال فلان/ فإن قلت/ فإن قيل/ فإن قيل لنا/ فإن قوْل القائل/ فإن قالوا.
٢	وإن قال/ وإن قال لنا قائل/ وإن قلتَ/ وإن قال قائل/ وإن قيل معناه/ وإن قالوا.
٣	إن قال قائل/ إن قال قائل آخر.
٤	إلا أن يقول قائل.
٥	لو قال قائل.
٦	وسواء قال قائل.
٧	يقال لقائل ذلك.
	صيغ أخرى
١	فإن ظن ظان.
٢	فإن لجأ.
٣	ويسأل من أنكر ذلك.
٤	والعجيب ممن أنكر المعنى.
٥	وإن أشكل معنى ذلك على امرئ فقال: وكيف...؟
٦	فإن أشكل ما قلنا.
٧	سأل سائل.
٨	وإن سألنا سائل.
٩	سألنا منهم سائل.

كما تنوعت صيغ الجواب هي الأخرى؛ ما بين: إجابات مباشرة، وإجابات مصدرة بكلمة (فالجواب)، أو مصدرة بالقول، مثل: قيل له، قيل، قلنا له، قلت، فيقال له، يقال لقائل ذلك، ونحوه.

المبحث الأول: للفنقلة الأولى: دلالة (الذي) على الجمع

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قال أبو جعفر: "**إن قال لنا قائل**: وكيف قيل: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، وقد علمتَ أن الهاء والميم من قوله "﴿مَثَلُهُمْ﴾ كناية جِمَاعٍ – من الرجال أو الرجال والنساء – و ﴿الذي﴾ دلالة على واحد من الذكور؟ فكيف جعَل الخبر عن واحد مَثلا لجماعة؟ وهلا قيل: مثلهم كمثل الذين استوقدوا نارًا؟ وإن جاز عندك أن تُمثَّلَ الجماعةُ بالواحد، فتجيز لقائل رأى جماعة من الرجال فأعجبتْه صُوَرهم وتمامُ خلقهم وأجسامهم، أن يقول: كأنّ هؤلاء، أو كأنّ أجسامَ هؤلاء نخلةٌ؟

قيل: أما في الموضع الذي مثَّل ربُّنا – جل ثناؤه – جماعةً من المنافقين، بالواحد الذي جعله لأفعالهم مثلا فجائز حسنٌ, وفي نظائره، كما قال – جل ثناؤه – في نظير ذلك: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأحزاب: ١٩]، يعني كَدَوَرَان عيْنِ الذي يُغشى عليه من الموت.وكقوله: ﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْس واحدة ﴾ [سورة لقمان: ٢٨] بمعنى: إلا كبَعْث نفسٍ واحدة.

وأما في تمثيل أجسام الجماعة من الرجال، في الطول وتمام الخلق، بالواحدة من النخيل, فغير جائز، ولا في نظائره، لفرق بينهما.

فأما تمثيلُ الجماعة من المنافقين بالمستوقِدِ الواحد، فإنما جاز لأن المرادَ **من الخبر** عن مَثَل المنافقين، الخبرُ عن مَثَل استضاءتهم بما أظهروا بألسنتهم من الإقرار وهم لغيره مستبطنون، من اعتقاداتهم الرَّديئة، وخلطهم نفاقَهم الباطن بالإقرار بالإيمان الظاهر. والاستضاءَةُ – وإن اختلفت أشخاص أهلها – معنى واحد، لا معانٍ مختلفة، فالمثل لها في معنى المثَل للشخص الواحد، من الأشياء المختلفة الأشخاص.

وتأويل ذلك: مَثلُ استضاءة المنافقين بما أظهروه من الإقرار بالله وبمحمد –صلى الله عليه وسلم – وبما جاء به قولا، وهُم به مكذبون اعتقادًا، كمثَل استضاءة الموقِد نارًا. ثم أسقط ذكر الاستضاءة، وأضيف المثَلُ إليهم, كما قال نابغةُ بني جَعْدَة[٢٨]

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلالَتُـهُ كَـأَبِي مَرْحَـبِ ؟

يريد: كخِلالة أبي مَرْحب، فأسقط " خِلالةَ"؛ إذ كان فيما أظهرَ من الكلام، دلالة لسامعيه على ما حذف منه"[٢٩]. انتهى

التأصيل والتحليل:

يعرض الطبري في هذه الفنقلة المكونة من (فإن قال لنا قائل) شرطا، و(قيل) جوابا، لمسألة إحلال (الذي) رغم دلالتها المعهودة على المفرد محل (الذين) ذات الدلالة الجمعية في الآية السابقة والظاهر، على تقدير حذف المصدر المضاف (استضاءة)، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهو ما يجيزه بل يستحسنه في مقام التشبيه والتمثيل، ويرى أن الإفراد (الذي) يكون للفعل أو الخبر أي عند تمثيل الحال بالحال أو القصة بالقصة، أما (الذين) فهي للجثث؛ إذ المراد – والكلام للطبري – وصف الفعل لا الأعيان، مستشهدا بآية سورة لقمان وببيت النابغة الجعدي السابقين.

وقد سبقه إلى هذا الفراء، يقول: " فإنما ضرب المثل – والله أعلم- للفعل لا لأعيان الرجال"(٣٠).

وللنحاة والمفسرين ومعربي القرآن عدة توجيهات في هذه الفنقلة:

الوجه الأول: أن يكون (الذي) في معنى الجميع، أي أن (الذي) هنا في معنى (الذين)، وهو ما ذهب إليه الأخفش؛ حيث يقول: " فجعل (الذي): جميعا، وقال: تركهم، لأن (الذي) في معنى الجميع؛ كما يكون الانسان في معنى الناس"(٣١).

وقد أسهب أبو علي الفارسي في هذه المسألة، وبين أن (الذي) من الأسماء التي تدل على المفرد والجمع موضحا علة هذا، يقول: " وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة [الموصولة]، أعني: (الذي)، و(من)، و(ما)، فوجدت ذلك يقع على الكثرة والجماعة، وإن كان لفظها واحدا، فتفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه للفظ وما أشبه العائد مما تعرف به الكثرة من الإفراد كما تعرف من الصلة، وتجمع تارة...، وإنما جاء هذه الأسماء على ما ذكرته من دلالتها مرة على الواحد ومرة على الكثرة لإبهامها...، فجاز في هذه الأسماء المبهمة التي لا تختص بالدلالة واحدا بعينه، كما جاز في (الإنسان) ونحوه من أسماء الأنواع"(٣٢).

كذلك ذكره ابن فضال المجاشعي مستشهدا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِي **جَاءَ** بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ **أُولَئِكَ** هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وبقول الأشهب بن رُمَيْلة(٣٣):

وإنَّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤها هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

حيث أخبر عن ﴿وَالَّذِي﴾ بـ﴿**أُولَئِكَ**﴾ في الآية الكريمة، وعن (الذي) بـ(هُمُ القومُ) في بيت الأشهب.

وأورده الزمخشري في أحد أقواله (٣٤)، وذهب إليه الطبرسي(٣٥)، وابن الأنباري(٣٦)، والعكبري(٣٧)، وذكره أبو حيان(٣٨)، وأورده السمين الحلبي ضمن ما أورد من وجوه(٣٩).

وقد رد الطبريُّ هذا الوجهَ، يقول: "وقد زعم بعض أهل العربية من أهل البصرة أن (الذي) في قوله -تعالى-: ﴿كَمَثَلِ **الَّذِي** اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ بمعنى (الذين)، كما قال -جل ثناؤه-: و﴿الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]. وكما قال الشاعر:

وإنَّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

لوجود فارق – والكلام للطبري– بين (الذي) في آية الزمر وبيت الأشهب عنه في مسألتنا من حيث وجود دلالة على الجمع فيهما (أولئك هم المتقون، ودماؤهم) على الترتيب، معللا أن الضمير (هم) في (نورهم) عائد على (مثلهم) وليس (الذي)، فغير جائز لأحد نقل الكلمة التي في الأغلب في استعمال العرب على معنى غيره إلا بحجة يجب التسليم بها[٤٠].

والباحث يعترض على كلام الطبري من جهتين:

الأولى: أن دلالة الجمع واضحة في قوله -تعالى-: (نورهم- تركهم) دون تكلف في جعل الضمير عائدا على (مثلهم) مثلما ذهب الطبري، كما أنه لا يوجد أي مانع من عود الضمير على محذوف يفهم الجمع على حد قول السمين الحلبي الذي يقول:" والأولى أن يقال: إن (الذي) وقع وصفا لشيء يفهم الجمع، ثم حذف ذلك الموصوف للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل **الفريق** الذي استوقد أو **الجمع** الذي استوقد، ويكون قد روعي الوصفُ مرة، فعاد الضمير عليه مفردا في قوله: (استوقد- حوله)، والموصوفُ أخرى فعاد الضمير عليه مجموع في قوله: (بنورهم- تركهم)[٤١]. وهذا كلام وجيه.

الثانية: أن الواقع اللغوي يؤيد دلالة (الذي) على الجمع مباشرة دون واسطة، كما ذكرت آنفا في الوجه الأول مستشهدا بآراء الأخفش والفارسي والمجاشعي والزمخشري والطبرسي وابن الأنباري والعكبري وأبو حيان والسمين الحلبي وغيرهم.

الوجه الثاني: أن تجعل النون محذوفة من الذي، والأصل عنده (الذين) كما حذفها الأخطل في التثنية، وذلك قوله[٤٢]:

أبني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللذا قتلا الملوكَ وفَكَّكا الأغلالا

وقد ذكر هذا الوجه ابن فضال المجاشعي[٤٣]، والزمخشري [٤٤]، والعكبري[٤٥]، وذكره كذلك أبو حيان[٤٦].

ويرفض السمين الحلبي هذا الوجه ويصم العكبري بأنه قد وقع في وهم فاحش لعدم المطابقة العددية في الآية الكريمة (الذينَ- استوقد) خلافا لها في البيت (اللذا-قتلا- فككا)[٤٧]، وهو ما يؤيده الباحث مضيفا حتمية حذف النون في البيت لضرورة وزن الكامل، وهو ما ذكره ابن مالك في التسهيل[٤٨].

الوجه الثالث: أن يكون الكلام على حذف؛ كأنه قال: مثلهم كمثل **أتباع** الذي استوقد نارا، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهو ما ذكره ابن فضال المجاشعي، مستشهدا ببيت النابغة الجعدي نفسه الذي استشهد به الطبري(٤٩).

وبمبدأ الحذف نفسه؛ ولكن مع اختلاف التقدير يقول السمين الحلبي: "والأولى أن يقال: إن (الذي) وقع وصفا لشيء يفهم الجمع، ثم حذف ذلك الموصوف للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل **الفريق** الذي استوقد أو **الجمع** الذي استوقد، ...إلخ(٥٠). وعليه فإن (الذي) تعرب صفة للموصوف المحذوف (الفريق/ الجمع).

ويرى الباحث أن توجيه المجاشعي السابق قريب مما ذهب إليه الطبري من حيث مبدأ حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، مع الاختلاف في تقدير هذا المضاف؛ فعلى حين ذهب الطبري إلى أن المضاف المحذوف هو المصدر (استضاءة)، يقدر ابن فضال كلمة (أتباع) وأشباهها. ولكن تبدو دقة الطبري في تقدير المصدر المحذوف بما يناسب التمثيل في الآية الكريمة؛ لأن المرادَ من الخبرِ —كما قال– عن مَثَل المنافقين، الخبرُ عن مَثَل استضاءتهم بما أظهروا بألسنتهم. والله أعلم بمراده.

وأخيرا، وبعد ذكر الأوجه الثلاثة، يبقى الوجه الأول الذي ذكره الفراء والأخفش ومن تبعهما هو الأرجحَ عند الباحث لحمل النص على ظاهره دون تقدير أو تأويل من جهة، ولموافقته للواقع الاستعمالي للغة من جهة أخرى، وإن كان رأي الطبري له وجاهته وتقديره.

المبحث الثاني: الفنقلة الثانية: (نصب بعوضة)

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا **مَا بَعُوضَةً** فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال أبو جعفر : وأما ﴿ ما ﴾ التي مع "مثل" ، فإنها بمعنى "الذي"؛ لأن معنى الكلام: إن الله لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة في الصغر والقِلة فما فوقها – مثلا.

فإن قال لنا قائل: فإن كان القول في ذلك ما قلتَ، فما وجه نصب البعوضة، وقد علمتَ أنّ تأويل الكلام على ما تأولت: أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا الذي هو بعوضة؛ فالبعوضةُ على قولك في محل

الرفع؟ فأنى أتاها النصب؟ **قيل**: أتاها النصب من وجهين: **أحدُهما**، من أن ﴿ ما ﴾ لما كانت في محل نصْب بقوله ﴿يضرب﴾، وكانت البعوضة لها صلة، عُرِّبت بتعريبها، فألزمت إعرابها، كما قال حسان بن ثابت[٥١]:

وَكَفَى بِنَا فَضْلا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فعُرِّبت "غيرُ "بإعراب "مَنْ " والعرب تفعل ذلك خاصة في "من" و"ما " ؛ تُعَرِّبُ صِلاتِهما بإعرابهما، لأنهما يكونان معرفة أحيانًا، ونكرة أحيانًا.

وأما الوجه الآخر، فأن يكون معنى الكلام: إن الله لا يستحْيي أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها. ثم حذف ذكر "بين " و "إلى"؛ إذ كان في نصب البعوضة ودخول الفاء في﴿ ما ﴾ الثانية دلالة عليهما، كما قالت العرب : مُطِرنا ما زُبالةَ فالثَّعْلَبِيَّةَ."و: "له عشرون ما ناقةً فجملا" ، و:" هي أحسنُ الناس ما قرنًا فقدمًا". يعنون بذلك: ما بين قرنها إلى قدمها. وكذلك يقولون في كل ما حسُن فيه من الكلام دخول " ما " بين كذا إلى كذا . ينصبون الأول والثاني، ليدلّ النصبُ فيهما على المحذوف من الكلام. فكذلك ذلك في قوله: ﴿**مَا بَعُوضَةً** فَمَا فَوْقَهَا﴾ "[٥٢]. انتهى.

التأصيل والتحليل:

ذكر الطبري أن لـ﴿ بَعُوضَةً ﴾ بالنصب في الآية الكريمة توجيهين: **أحدهما**: أنها بدل منصوب (أو عطف بيان) من ﴿مَا﴾ التي هي في محل نصب بالفعل ﴿يَضْرِبَ﴾؛ كونها صلة لها، وقد عربت بتعريبها؛ أي أجريت مجراها في الإعراب، ذلك أن العرب تفعل ذلك خاصة في (مَنْ) و(ما) الموصولتين، وقد استشهد بقول حسان بن ثابت السابق.

أما الوجه الآخر عنده فأن تكون منصوبة على نزع الخافض؛ حيث يعد ﴿مَا﴾ هنا (بينية) [٥٣]؛ أي بمعنى (بين كذا إلى كذا)، وقد حذف ذكر (بين) و(إلى)؛ فتقدير الكلام: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها. مُدللا على هذا بنصب ﴿ بَعُوضَةً ﴾ ودخول الفاء في ﴿مَا﴾ الثانية، وقد استشهد ببعض أقوال العرب: (مطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ)، و(له عشرون ما ناقةً فجملا)، و(هي أحسن الناس ما قرنا فقدما)، كذلك يفعل العرب في كل ما حسن فيه من الكلام دخول (ما)، ينصبون الأول والثاني، ليدل النصب على المحذوف من الكلام.

ويرى الباحث أن إعراب ﴿بَعُوضَةً﴾ وتوجيهها يتوقفان ابتداء على إعراب ﴿مَا﴾ وتوجيهها، ومن ثم سأقوم بعرض آراء ما ذكره النحاة والمفسرون ومعربو القرآن بخصوص هذا المسألة، مرجحا من بين هذه الآراء جميعا.

أولا: توجيه (ما)

وقد وجهت ﴿مَا﴾ سبعة توجيهات:

الأول: أن تكون (ما) صلة؛ أي زائدة في الكلام

وهو مما أورده الطبري من وجوه؛ إذ يقول: "وقد زعم بعضُ أهل العربية أنّ ﴿مَا﴾ التي مع المثَل صلةٌ في الكلام بمعنى التطوُّل، وأن معنى الكلام: إن الله لا يستحيي أن يضربَ بعوضةً مثلا فما فوقها. فعلى هذا التأويل، يجب أن تكون ﴿بَعُوضَةً ﴾ منصوبةً بـ﴿يَضْرِبَ﴾ وأن تكون ﴿مَا﴾ الثانية التي في ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ معطوفة على البعوضة لا على ﴿مَا﴾[٥٤]، وقد أورد هذا الوجه – دون استحسان أو ترجيح – الفراء[٥٥]، كما جوَّد زيادتها الزجاج، يقول: " فأما أجود هذه الجهات فأن تكون ما زائدة مؤكدة، كأنه قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة مثلا، ومثلا بعوضة، وما زائدة مؤكدة نحو قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لهم﴾ [آل عمران: ١٥٩]. والمعنى: فبرحمة من الله حقا، فما في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتخطاها إلى ما بعدها فمعناها التوكيد"[٥٦].

وهو أحد الآراء التي ذكرها النحاس[٥٧]، كما أورده مكي بن أبي طالب[٥٨]، وابن فضال المجاشعي[٥٩]، وذكر الطبرسي أنه المختار عند البصريين[٦٠]، وذكره الزمخشري[٦١]، والعكبري[٦٢]، وأبو حيان[٦٣]، وكذلك السمين الحلبي[٦٤].

الثاني: أن تكون ﴿مَا﴾ (ببنية) [٦٥]

ويكون المعنى: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهو أحب الأوجه إلى الفراء، يقول: "أن تجعل المعنى على: أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما **بين** بعوضة **إلى** ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ(بين) والآخر بـ(إلى). فيقولون: (مُطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ)، و(له عشرون ما ناقةً فجملا)، و(هي أحسن الناس ما قرنا فقدما)، يراد به ما بين قرنها إلى قدمها"[٦٦]، وقد ذكره الطبري[٦٧]، والزجاج[٦٨]، ونقله النحاس عن الفراء[٦٩]، وحكاه الطبرسي عن الفراء كذلك[٧٠].

ويرى الباحث أنه لا مانع من أن تتضمن (بين) هنا معنى (من)، أو أن تكون (من) مقدرة ابتداء دون حاجة إلى تقدير (بين)؛ ومن ثم يكون نصب ﴿مَا﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾ على نزع الخافضين: (من) و(إلى) على الترتيب.

الثالث: أن تكون ﴿مَا﴾ نكرة مفعولا لـ﴿يَضْرِبَ﴾، موصوفة بـ﴿بَعُوضَةً﴾

فيكون المعنى: (إن الله لا يستحيي أن يضرب شيئا مثلا بعوضة)، هذا ما ذكره الزجاج [٧١]، وعلى هذا الوجه تكون ﴿مَا﴾ بمعنى (شيئا) وتعرب مفعولا لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿بَعُوضَةً﴾ صفة لـ﴿مَا﴾ لأنها بمعنى قليل – على حد قول النحاس–[٧٢]، وذكره ابن فضال المجاشعي في أحد آرائه [٧٣]، وكذلك العكبري في أحد أقواله[٧٤].

الرابع: أن تكون ﴿مَا﴾ نكرة صفة، وتكون ﴿بَعُوضَةً﴾ بدلا منها أو عطف بيان

ويتفق هذا الوجه مع سابقه في كون ﴿مَا﴾ نكرة بمعنى (شيئا)، ويختلفان في إعرابها وإعراب ﴿بَعُوضَةً﴾: فعلى الوجه الثالث تعرب ﴿مَا﴾ مفعولا ليضرب، و﴿بَعُوضَةً﴾: صفة لها؛ بينما تعرب ﴿مَا﴾ على هذا الوجه صفة لـ﴿مَثَلًا﴾، و﴿بَعُوضَةً﴾: بدلا من ﴿مَا﴾ أو عطف بيان. وقد ذكر هذا الوجه ابن فضال مجاشعي[٧٥]، كما ذكره الطبرسي؛ إذ يقول: "... أن يكون (ما) نكرة مفسرة ببعوضة ...، فيكون تقديره: لا يستحيي أن يضرب مثلا شيئا من الأشياء بعوضة، فتكون بعوضة بدلا من (شيئا)[٧٦]، وهو كذلك أحد الأقوال التي ذكرها العكبري[٧٧].

الخامس: أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة بمعنى (الذي)

ويعد هذا الوجه أحد الوجوه التي ذكرها الفراء[٧٨]، **وذكره كذلك الطبري**: "وأما ﴿مَا﴾ التي مع (مثل) فإنها بمعنى (الذي)؛ لأن معنى الكلام: إن الله لا يخشى أن يضرب الذي هو بعوضةٌ في الصغر والقلة فما فوقها مثلا" [٧٩]. عند من قرأ ﴿بَعُوضَةٌ﴾: بالرفع، وسيأتي تفصيل هذه القراءة فيما بعد.

وعليه تكون ﴿مَا﴾ مفعولا أول لـ﴿يَضْرِبَ﴾.

السادس: أن تكون ﴿مَا﴾ إبهامية، وتعرب صفة

وقد ذكر هذا الوجه الزمخشري؛ إذ قال: " و﴿مَا﴾ هذه إبهامية، هي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاما وزادته شياعا وعموما؛ كقولك: أعطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان"[٨٠]، وذكر البيضاوي تعريف الزمخشري وزاد عليه: " وتسد عنها طرق التقييد"[٨١]، وهو الوجه المختار لـ﴿مَا﴾ عند أبي حيان [٨٢]. وعليه فإن المعنى: أن الله لا يخشى أن يضرب مثلا أيَّ مثل كان.

السابع: أن تكون ﴿مَا﴾ استفهامية

وقد استحسن الزمخشري هذا الوجه واستجمله، يقول: " ووجه آخر، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنافهم بالمحقرات، قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء

من الأشياء المحقرة مثلا، بله البعوضة فما فوقها، كما يقال: فلان لا يبالي بما وهب: ما دينار ودينارانِ"[٨٣]. والباحث يستبعد هذا الوجه لما فيه من تكلف واضح.

ثانيا: توجيه ﴿بَعُوضَةً﴾:

ولها ثلاث حالات إعرابية: النصب، والرفع، والجر.

الحالة الأولى– النصب: ﴿بَعُوضَةً﴾:

وفيه سبعة توجيهات:

الأول: أن تكون معربة بتعريب ﴿مَا﴾؛ أي تجري مجراها في الإعراب فتعرب بدلا

وقد سبق إلى هذا التوجيه الفراء، يقول: "وذلك جائز في (من) و(ما) لأنهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال[٨٤] ؛ كما قال حسان بن ثابت[٨٥] :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا حبُّ النبيّ محمدٍ إيَّانا

حيث عُرِّبَتْ (غيرِ) بالجر بدلا من (مَنْ).

وهو أحد وجهين ذكرهما الطبري كما ذكرت آنفا[٨٦]، وأحد الأوجه التي أوردها ابن فضال المجاشعي[٨٧]، وكذلك العكبري[٨٨].

الثاني: النصب على إسقاط حرف الخفض

وقد سبق إلى هذا التوجيه الكسائي، كذا عزاه النحاس[٨٩]، والفراءُ؛ بل عدَّه أحب الأوجه إليه، على أن تكون ما (بينية) كما سبق ذكره[٩٠]، ويكون المعنى: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، يقول: "أن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما **بين** بعوضة **إلى** ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ(بين) والآخر بـ(إلى). فيقولون: مُطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ، وله عشرون ما ناقةً فجملا، وهي أحسن الناس ما قرنا فقدما، يراد به ما بين قرنها إلى قدمها"[٩١]، وهو الوجه الآخر الذي ذكره الطبري[٩٢]. وقد ذكره الزجاج[٩٣]، ونقله النحاس عن الفراء[٩٤]، وأورده ابن فضال المجاشعي[٩٥]، وحكاه الطبرسي عن الفراء كذلك[٩٦]، والقرطبي[٩٧].

ويرى الباحث أنه من الممكن أن تكون (بين) هنا متضمنة معنى (مِنْ)، أو أن (مِنْ) مقدرة ابتداء دون حاجة إلى تقدير (بين)؛ ومن ثم تنصب (بعوضة) و(ما) على نزع الخافضين: (من) و(إلى) على الترتيب.

الثالث: أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: مفعولا ثانيا ليضرب، و﴿مَثَلًا﴾ مفعولا أول

وهو رأي ابن فضال المجاشعي؛ حيث ذهب إلى أنَّ ﴿يَضْرِبَ﴾ لما صارت لضرب المثل صارت في معنى (جعل)؛ وعليه فإن ﴿مَثَلًا﴾ هي المفعول الأول، و﴿بَعُوضَةً﴾: هي المفعول الثاني[٩٨]، وكذا المنتجب

الهمذاني[٩٩]، وهو ضمن ما أورده القرطبي من أوجه[١٠٠]، وقد ذكر الطبرسي هذا الوجه في بعض أقواله[١٠١]؛ غير أنه عد الفعل (يضرب) نفسه متعديا لمفعولين دون تضمين كما ذهب ابن فضال، وذكر كذلك السمين الحلبي هذا الوجه ضمن ما ذكر من أوجه[١٠٢].

الرابع: أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: مفعولا أول لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ المفعول الثاني

وهو ما سبق إليه الفراء، يقول: " أن توقع الضرب على البعوضة، وتجعل ﴿مَا﴾ صلة؛ كقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]. يريد عن قليل. المعنى- والله أعلم -: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلا"[١٠٣]. فالفراء عد هنا الفعل ﴿يَضْرِبَ﴾، متعديا لمفعولين بنفسه وحقيقته، وعليه فإن ﴿بَعُوضَةً﴾: تعرب مفعولا أول، و﴿مَثَلًا﴾ مفعولا ثانيا، وجوز الزجاج أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: و﴿مَثَلًا﴾ مفعولين بالتبادل[١٠٤]، وهو الوجه المختار عند أبي حيان[١٠٥].

الخامس: أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: عطف بيان أو بدلا من (مثل)

وذكره النحاس، يقول: "(مثلا) منصوب بـ(يضرب)،... أن تكون (ما) زائدة و(بعوضة) بدلا من (مثل)" [١٠٦]، وكذا مكي بن أبي طالب[١٠٧]، والعكبري[١٠٨]، والقرطبي[١٠٩]، وأبو حيان[١١٠].

والفارق بين هذا الوجه والوجه الأول أن ﴿مَا﴾ هنا حرف زائد، و﴿بَعُوضَةً﴾: بدل من (مثل).

السادس: أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: نعتا لـ﴿مَا﴾

وهو ما أجازه الزجاج[١١١]، وعليه تكون ﴿مَا﴾ بدلا من ﴿مَثَلًا﴾، وتعرب ﴿مَثَلًا﴾ مفعولا لـ﴿يَضْرِبَ﴾، وكذلك ذكره النحاس، يقول: " ويجوز أن تكون ﴿مَا﴾ في موضع نصب، و﴿بَعُوضَةً﴾: نعتا لـ﴿مَا﴾ وصلح أن تكون نعتا لأنها بمعنى قليل"[١١٢]، وقاله مكي بن أبي طالب[١١٣]، وقد نسبه القرطبي إلى الفراء، ولكن الباحث لم يجده[١١٤].

السابع: أن تكون ﴿بَعُوضَةً﴾: مفعولا ليضرب، و﴿مَثَلًا﴾ حالا

وهنا ﴿يَضْرِبَ﴾ متعد لمفعول واحد فقط لا اثنين كما في الوجهين الثالث والرابع. والمعنى – والله أعلم بمراده –: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا بعوضةً. وحينئذ تعرب (مثلا) مفعولا لـ (يضرب)، و(بعوضة) نعتا لـ(مثلا). فلما تقدم النعت (بعوضة) على المنعوت (مثلا) أعربت (مثلا) حالا. إذ إنه من المعروف عند النحاة أن النعت النكرة إذا تقدمت على منعوتها لم تعد نعتا في الاصطلاح وإنما صارت حالا، وأعرب المنعوت حسب موقعه[١١٥].

وقد ذكر هذا الوجه المنتجب الهمذاني[١١٦]، مستشهدا بقول كثير[١١٧]:

لمية موحشا طللُ ... يلوح كأنه خِللُ

وكذا ذكره أبو حيان، يقول: " ... أن يكون ﴿بَعُوضَةً﴾ مفعولا لـ﴿يَضْرِبَ﴾، وانتصب ﴿مَثَلًا﴾ حالا من النكرة مقدمة عليها[١١٨].

الحالة الثانية– الرفع:﴿بَعُوضَةٌ﴾

وفيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول الأول: أن يقدر (هو) مبتدأ، وتكون ﴿بَعُوضَةٌ﴾ خبره، و(ما) اسم موصول بدلا من (مَثَل): (الذي هو بعوضة):

وهو ما ذكره الطبري، يقول: " وأما (ما) التي مع (مثل) ، فإنها بمعنى (الذي)؛ لأن معنى الكلام: إن الله لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة في الصغر والقِلة فما فوقها – مثلا" [١١٩].

فالطبري يجوّز الرفع في ﴿بَعُوضَةٌ﴾ على تقدير (هو) مبتدأ؛ ومن ثم تكون ﴿بَعُوضَةٌ﴾ خبره، والجملة (هو بعوضة) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وتنسب قراءة ﴿بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع إلى الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، وقطرب، ومالك بن دينار، وابن السماك، ورؤبة[١٢٠]، وعلى لغة ناس من تميم شذوذا عن قراءة الجمهور[١٢١].

وقد سبق إلى هذا الوجه سيبويه[١٢٢]، والفراء[١٢٣]، والأخفش[١٢٤]، وجوزه الزجاج على ضعف، مقويا قراءة الرفع في قوله – تعالى- : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]؛ كونها (الذي) أطول من (ما)، وليس لها مذهب إلا الأسماء[١٢٥]، وجوزه كذلك النحاس مع استقباحه للعلتين نفسيهما اللتين ذكرهما الزجاج[١٢٦]، كما أورده أبو علي الفارسي[١٢٧]، وعلله ابن جنى قائلا: " ووجه ذلك أن (ما) اسم بمنزلة (الذي)، و(بعوضةٌ) رفع على إضمار المبتدأ، التقدير: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلا، فحذف العائد على الموصول، وهو مبتدأ"[١٢٨]، وابن فضال المجاشعي[١٢٩]، والزمخشري[١٣٠]، كما أجازه الطبرسي إعرابا لا قراءة[١٣١]، وهو أحد أقوال العكبري[١٣٢]، كما حكاه القرطبي عن ابن جني، مقبحا حذف (ما) عنه في (الذي)؛ لأن (الذي) إنما له وجه واحد، والاسم معه أطول[١٣٣]، واستفاض في توضيحه أبو حيان، يقول: " إن هذه الجملة صلة لما، (وما) موصولة بمعنى (الذي)، وحذف هذا العائد، وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين، حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طولَ الصلة، وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير (أيّ) من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة، ويكون إعراب (ما) على هذا التخريج بدلا، والتقدير: مثلا الذي هو بعوضة"[١٣٤]، وهو تفنيد كاف في هذه المسألة، وذكره كذلك السمين[١٣٥].

الوجه الثاني: أن تكون ﴿مَا﴾ اسنفهامية مبتدأ، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ خبرا لضمير جملة الجواب، ويكون التقدير: هو بعوضة

وهو قول ابن فضال المجاشعي، يقول: "أن يكون على إضمار مبتدأ، لا يكون في صلة ﴿مَا﴾ ولا تكون ﴿مَا﴾ بمعنى (الذي) كأنه قال: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما، قيل: ما هو؟ قيل: بعوضة، أي: هو بعوضة، كما تقول: مررت برجل زيدٌ"(١٣٦). وقد لاقى هذا الوجه هوى في نفس الزمخشريّ، يقول: " ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلا، بله البعوضة فما فوقها، ...، وتعزى وهذه القراءة إلى رؤبة بن العجاج، وهو أمضغ العرب للشيح والقيصوم، والمشهود له بالفصاحة"(١٣٧)، والطبرسي الذي كرر ما ذكره ابن فضال المجاشعي دون عزو(١٣٨)، وقد نقل المنتجب الهمذاني عن الزمخشري نصه السابق بحذافيره مكنيا عنه بغير ذكر اسمه، يقول: " قال أهل التأويل: ..."(١٣٩)، كما ذكره السمين الحلبي عازيا إياه إلى الزمخشري(١٤٠) .

وإني وإن كنت ألمس معنى الاستفهام في قول ابن فضال المجاشعي— على ما به من تكلف في التأويل والتقدير—؛ غير أني لا ألمس هذا المعنى في قول الزمخشري، ولربما كان هذا سببا في وصف أبي حيان لقول الزمخشري بالغرابة والبعد عن معنى الاستفهام(١٤١).

الوجه الثالث: (هو بعوضة): أن يقدر (هو) مبتدأ، و﴿بَعُوضَةٌ﴾ خبره، و﴿مَا﴾ زائدة

ويشبه هذا الوجهُ الوجهَ الأول، غير أنه يعد ﴿مَا﴾ زائدة؛ خلافا للأول الذي يقول بموصوليتها. وقد ذكره العكبري، يقول: " ويجوز أن يكون ﴿مَا﴾ حرفا ويضمر المبتدأ، تقديره: مثلا هو بعوضة"(١٤٢)، وأورده المنتجب الهمذاني (١٤٣)، وكذلك أبو حيان الذي عد (هو بعوضة) جملة مفسرة لما انطوى عليه الكلام السابق، واستحسن هذا الوجه لسهولة تفسيره وتخريجه (١٤٤)، وعنه نقل السمين الحلبي(١٤٥).

مما سبق يتبين عدم وجاهة الوجه الأول كما بين أبو حيان، وكذا الثاني للتكلف الواضح في تقدير الاستفهام، أما الوجه الثالث الذي استحسنه أبو حيان كما بينت من قبل فهو الراجح عندي لما رآه، ولعدم تكلفه وبعده عن التعقيد.

الحالة الثالثة– الجر: ﴿بَعُوضَةٍ﴾

وقد ذكر هذه الوجه الهمذاني، يقول: " وقرئ أيضا: (ما بعوضةٍ) بالجر على إرادة الجار وهو (بين)، يعضده ما روي من بعض الفصحاء: أنه كان إذا سئل: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ. على إرادة الجار، وهو الباء، أي بخيرٍ"(١٤٦) .

وهو يعني حذف الظرف المضاف الجار (بين) مع بقاء عمله الجر في (بعوضة) على الإضافة، مستشهدا بحذف باء الجر (الباء) وبقاء الاسم بعدها مجرورا كما لو ذُكِرَتْ. والباحث لم يجد هذه القراءة في كتب القراءات.

وفي الواقع أن الأصل أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف حال حذفه؛ رفعا أو نصبا أو جرا، وأن ينصب الاسم بعد حذف الجر الأصلي على نزع الخافض.

أما عن بقاء الاسم مجرورا بعد حذف المضاف، فلا يجوز إلا بشرطين: أولهما أن يكون ثم دليل أو قرينة على المحذوف، أما الثاني فهو كون المضاف مفردا لا جملة ولا شبه جملة (١٤٧).

وفي هذا يقول الزمخشري: "وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه في إعرابه في قولهم ما كل سواء تمرة ولا بيضاء شحمةً . وقد استشهد بكلام سيبويه: "كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء، قال أبو دؤاد(١٤٨):

أكلَّ امرءٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

... وهو في الشذوذ إضمار الجار" (١٤٩).

ويفسر صدر الأفاضل قول الزمخشري السابق، يقول: "إنَّما كانَ إضمارُ الجارّ شاذًّا؛ لأنَّ الجارَّ مع المجرورِ كشيءٍ واحدٍ، وإضمارُ بعضِ الشَّيءِ مع إظهارِ بَعْضِهِ لا يَجُوزُ، كذلك إضمار المضافِ [إضمار الجار]، مثل ما رُوي عن رُؤبة بن العَجّاجِ أنه كان إذا قِيلَ له: كيفَ أصبحتَ؟ قال :خَيرٍ، أي بخَيرٍ، ... وبه تَبَيَّن أنَّ سِيبَوَيهِ قد خَرَّج المسألَةَ بقولِ: كأنَّكَ قد أظهرتَ كلًّا فلا يُنظر إلى اللَّفظِ لكن إلى كثرةِ المعنى(١٥٠).

وأما عن بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر، فيقول ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) بعد حديثه عن سبب نصب الاسم بعد حذف حرف الجر: " ولأجل ما ذكرناه من شدة اتصال الجار والمجرور، ما قبَّح عندهم حذف الجار وتبقية جره بحاله، إلا فيما شذ عنهم، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في القسم مع الخبر لا الاستفهام، وذلك قولهم: اللهِ لأقومن"(١٥١).

حيث قدرت باء القسم الجارة، وجر المقسم به لفظ الجلالة ولم ينصب، وهذا شاذ.

ويزيد الأمر وضوحا في كتابه (التمام) عند توجيهه قراءة حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]. كأنه قال: وبالأرحام فحذف الباء بعد أن أعملها وصار تقدم الباء في (به) دالا عليها، وكالعوض منها. وإذا جاز ما يحكى عن رؤبة إذا قيل له " : كيف أصبحت " فيقول " : خيرٍ عافاك الله " وهو يريد "بخير" ، فيحذف الباء لفظا ويعملها تقديرا ومعنى. وقول الآخر(١٥٢):

رسْمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ ... كِدتُ أقضي الغداةَ مِنْ جَللِهْ

وهو يريد (رب) فيحذفها ويُعمِلها، ولما يتقدم لها ولا للباء في حكاية رؤبة دليل عليها، كان حذف الباء في قوله ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ وإرادتها لتقدم ذكرها في (به) أمثل" (١٥٣).

ويعني ابن جني أنه إذا ما جاز حذف حر الجر في بيت رؤبة مع بقاء عمله دون دليل؛ فإنه من الأولى والأمثل حذف حرف الجر في آية سورة النساء لوجود دليل سابق عليها ألا وهو الباء المتعلقة بالفعل (تساءلون): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.

وقد ذكر ابن فرحون، أنه صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم- قوله: "صلاة الرجل في جماعة تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وفي سوقه خمسٍ وعشرين درجة". المراد: "بخمس"، لكنه أبقى العمل بعد الحذف، وهو قليل "(١٥٤).

والحقيقة أن الباحث لم يجد لفظ الجر (خمسٍ)؛ إنما كان لفظ البخاري هو (خمسة وعشرين ضعفا) و (خمسا وعشرين درجة) (١٥٥).

وبالجملة فإن المعول على حذف حرف الجر مع بقاء عمله هو كثرة الاستعمال وأمن اللبس على حد قول ابن الشجري(١٥٦).

وقد ذكر صاحب النحو الوافي أربعة عشر موضعا يطرد فيها حذف حرف الجر مع بقاء عمله، أما غير هذا فشاذ (١٥٧).

مما سبق وبعد استعراض آراء النحاة والمفسرين ومعربي القرآن للحالات الأعرابية الثلاثة لـ﴿بَعُوضَة﴾ يرجح الباحث أن وجه النصب هو الأقوى؛ كونه قراءة الجمهور؛ خلافا لنظيريه: الرفع وهو شاذ، والجر وهو ما ذكره الهمذاني دون عزو ولم أجده في كتب القراءات كما ذكرت، وخلاصة الأمر أرى:

١- أنه لا مانع من عد ﴿يَضْرِبَ﴾، متعديا لاثنين في هذه الآية الكريمة على حقيقته مباشرة دون تضمينه معنى (يجعل) وهو ما لا تأباه اللغة والاستعمال، وهو ما ذكره الفراء، والطبرسي، واختاره أبو حيان؛ وليس على التضمين كما ذهب ابن فضال المجاشعي والهمذاني وغيرهما.

٢- وأن ﴿بَعُوضَةً﴾ مفعول أول مؤخر، و﴿مَثَلًا﴾ مفعول ثانٍ مقدم، كما ذهب الفراء، وجوزه الزجاج، واختاره أبو حيان.

٣- وأن ﴿مَا﴾ صفة لـ﴿مَثَلًا﴾ تزيده شيوعا؛ خلافا لمن قال بزيادتها، وهو ما علله أبو حيان حيان بأن زيادة (ما) هنا لا تنقاس في هذا الموضع(١٥٨).

المبحث الثالث: الفنقلة الثالثة: توجيه (ما):

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

قال أبو جعفر: " فإن قال قائل: فما محل " ما " التي في قوله: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ ﴾؟ **قيل: رفعٌ**. فإن قال: بماذا؟ قيل: بمتروك، وذلك "فعليه" لأن تأويل الكلام : وأتموا الحج والعمرة أيها المؤمنون لله، فإن حبسكم عن إتمام ذلك حابس من مرض أو كسر أو خوف عدو، فعليكم لإحلالكم – إن أردتم الإحلال من إحرامكم – ما استيسر من الهدي. وإنما اخترنا الرفع في ذلك؛ لأن أكثر القرآن جاء برفع نظائره؛ وذلك كقوله: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وكقوله: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وما أشبه ذلك مما يطول بإحصائه الكتابُ، تركنا ذكره استغناء بما ذكرنا عنه.ولو قيل موضع "ما " نصبٌ بمعنى: فإن أحصرتم فاهدوا ما استيسر من الهدي، لكان غير مخطئ قائله"(١٥٩). انتهى

التأصيل والتحليل:

جوز الطبري لـ(ما) الموصولة في قوله –تعالى–: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ ﴾ الواقعة في صدر جملة الجواب لقوله – تعالى–:﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾، **وجهين**: الأول: الرفع على الابتداء لخبر محذوف، والتقدير: فعليكم ما استيسر من الهدي، **والثاني**: النصب على المفعولية بـ(فاهدوا). وكلا الإعرابين يتفق والمعنى بلا شك، وقد علل لاختياره الرفعَ **كثرةَ النظائر** المماثلة في القرآن الكريم، كقوله – تعالى–: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾. وكقوله: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾. حيث رفعت ﴿فَفِدْيَةٌ﴾، و﴿فَصِيَامُ﴾، على الابتداء على تقدير: فعليكم.

أولا: الرفع

وقد تردد النحاة والمفسرون ومعربو القرآن بين وجهين للرفع لـ(ما): إما على الابتداء وحذف الخبر، وهو الأكثر عندهم، ويكون التقدير: فعليه ما استيسر، وإما على الإخبار وحذف المبتدأ، ويكون التقدير: فالواجب ما استيسر.

فقد سبق الفراء إلى ترجيح الرفع – دون تفصيل- محتجا بما احتج به الطبري من حيث كثرة الأشباه والنظائر في القرآن الكريم[١٦٠]، والرفع عند الأخفش على تقدير الخبر، والتقدير (فعليه ما استيسر)[١٦١]، وعند الزجاج على تقدير المبتدأ: فواجب عليه ما استيسر[١٦٢]، وقد حكى النحاس الرفع عن الأخفش على تقدير الخبر: فعليه ما استيسر[١٦٣]، ومكي بالرفع على تقدير الخبر: فعليه ما استيسر[١٦٤]، والزمخشري بالرفع، على تقدير الخبر: فعليه ما استيسر[١٦٥]، والطبرسي بالرفع كذلك على تقدير الخبر: فعليه ما استيسر، وهو أولى لكثرة النظائر[١٦٦]، وابن الأنباري بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر[١٦٧]، والعكبري بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر، كما يجوّز الرفع على الإخبار وحذف المبتدأ؛ أي: فالواجب ما استيسر[١٦٨]، والهمذاني، مثل العكبري تماما؛ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر، كما يجوّز الرفع على الإخبار، والمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب ما استيسر[١٦٩]، والقرطبي كذلك؛ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر، كما يجوز الرفع على الإخبار، والمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب ما استيسر[١٧٠]، وجوز البيضاوي الرفع على الإخبار، والمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب ما استيسر [١٧١]، وأبو حيان، مثل العكبري تماما؛ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر، كما يجوز الرفع على الإخبار، والمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب ما استيسر [١٧٢]، والسمين الحلبي، مثل العكبري تماما؛ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليكم ما استيسر (الأخفش)، كما يجوز الرفع على الإخبار، والمبتدأ محذوف؛ أي: فالواجب ما استيسر [١٧٣].

ثانيا: النصب

أما النصب فعلى المفعولية بفعل الإهداء كما ذهب الفراء[١٧٤]، وكذلك الزجاج[١٧٥]، والسمرقندي على تقدير: ابعثوا ما استيسر من الهدي رخصة لمن عجز عن الوصول إلى البيت بسبب العدو[١٧٦]، ومكي على تقدير فعل الإهداء [١٧٧]، والزمخشري على تقدير فعل الإهداء كذلك [١٧٨]، والعكبري على تقدير فعلي الإهداء أو الأداء[١٧٩]، والقرطبي على تقدير فعلي النحر أو الإهداء[١٨٠]، والبيضاوي على تقدير فعل الإهداء[١٨١]، والهمذاني على تقدير فعل الإهداء [١٨٢]، وأبو حيان على تقدير فعل الإهداء[١٨٣]، والسمين على تقدير فعلي الهدي أو النحر[١٨٤].

وعليه فإن الراجح عند الباحث هو توجيه الرفع على حذف الخبر كما ذهب جل المعربين والمفسرين، ويكون التقدير: فعليكم ما استيسر؛ وهذا لكثرة الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، ولاتفاقه مع المعنى والاستعمال اللغوي.

المبحث الرابع: الفنقلة الرابعة: توجيه (فإخوانكم):

قال –تعالى–: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ **وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ** وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائلٌ: وكيفَ قال: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾ فرفَع الإخوانَ، وقال في موضعٍ آخرَ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]؟ قيل: لافتراقِ معنييْهما، وذلك أن أيتامَ المؤمنين إخوانُ المؤمنين، خالَطَهم المؤمنون بأموالِهم أو لم يُخالِطوهم.فمعنى الكلامِ: وإن تُخالِطوهم فهم إخوانُكم، و"الإخوانُ "مرفوعون/ مرفوع بالمعنى المتروكِ ذكرُه وهو " هم " لدلالةِ الكلامِ عليه، وأنه لم يُرِدْ بالإخوانِ الخبرَ عنهم أنهم كانوا إخوانًا مِن أجلِ مخالطةِ وُلاتِهم إيَّاهم، ولو كان ذلك المرادَ لكانت القراءةُ نصبًا، وكان معناه حينئذٍ: وإن تُخالِطوهم فخالِطوا إخوانَكم. ولكنه قُرِئ رفعًا لِمَا وصَفتُ مِن أنهم إخوانٌ للمؤمنين الذين يَلُونهم، خالَطوهم أو لم يُخالِطوهم.

وأمَّا قولُه :﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ فنُصِب لأنهما حالانِ للفعلِ غيرُ ذاتِيَّين، ولا يَصْلُحُ معَهما "هو"، وذلك أنك لو أظْهَرت " هو " معَهما لاسْتَحال الكلامُ .ألا تَرَى أنه لو قال قائلٌ: إن خفتَ مِن عدوّك أن تُصَلِّيَ قائمًا، فهو راجِلٌ أو راكبٌ. لبطَل المعنى المرادُ بالكلامِ. وذلك أن تأويلَ الكلامِ: فإن خِفتُم أن تُصَلُّوا قيامًا مِن عدوِّكم، فصلُّوا رِجالًا أو رُكبانًا، ولذلك نصبَه **إجراءً على ما قبلَه مِن الكلامِ**، كما تقولُ في نحوِه مِن الكلامِ: إن لبِستَ ثيابًا فالبياضَ. فتنصِبُه لأنك تُرِيدُ :إن لبِستَ ثيابًا فالْبَسِ البياضَ. ولستَ تُرِيدُ الخبرَ عن أن جميعَ ما يُلْبَسُ مِن الثيابِ فهو البياضُ، ولو أرَدْتَ الخبرَ عن ذلك لقلتَ: إن لبِستَ ثيابًا فالبياضُ. رفعًا، إذ كان مَخْرَجُ الكلامِ على وجهِ الخبرِ منك عن اللابسِ أن كلَّ ما يلْبَسُ مِن الثيابِ فبياضٌ؛ لأنك تُرِيدُ حينئذٍ :إن لبِستَ ثيابًا فهى بياضٌ.

فإن قال: فهل يجوزُ النصبُ في قولِه: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾؟ قيل: جائزٌ في العربية فأمَّا في القراءةِ فإنما منَعْناه لإجماعِ القراء على رفعِه. وأمَّا في العربيةِ فإنما أجَزْناه؛ لأنه يَحْسُنُ معَه تكريرُ ما يُحْمَلُ في الذي قبلَه مِن الفعلِ فيهما: وإن تخالِطوهم فإخوانَكم تُخالِطون. فيكونُ ذلك جائزًا في كلامِ العربِ"(١٨٥). انتهى

التأصيل والتحليل:

يعلل الطبري اختياره الرفع على الخبرية في ﴿فَإِخْوَانُكُمْ﴾؟ وعدم نصبها على الحالية مثل ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]؛ لأن الخبر دال على اللزوم والثبات أما الحال فدالة على الانتقال والتغير؛ إذ إن أيتامَ المؤمنين إخوانُ المؤمنين سواء أخالطوهم أم لم يخالطوهم، فالأيتام مؤمنون، والمؤمنون إخوة دوما كما قال الله –تعالى– في كتابه الكريم : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ١٠]. ومن ثم صح تقدير (هم) قبلها، في حين أن ﴿فرِجَالًا﴾ وما عطفت عليه ﴿رُكْبَانًا﴾ لا يقدر معهما (هم) إنما يقدر الفعلان (فصلوا– فحافظوا على الصلاة) كونهما هيئة صلاة متغيرة بحسب الظروف والأحوال من صحة أو مرض، أمن أو خوف ...إلخ. كما أن النصب هنا جاء مناسبا للكلام قبله وإجراء عليه؛ وذلك أن معنى الكلامِ: فإن خِفتُم أن تُصَلُّوا **قيامًا** مِن عدوِّكم، فصلُّوا **رِجالًا أو رُكبانًا**. وواضح التناسب المعنوي واللفظي بين الحالين: رجالا أو ركبانا وما قبلهما (قياما).

ويوضح أن عدم الجواز هنا إنما هو في القراءة لا العربية؛ فالقراء قد أجمعوا على قراءة الرفع؛ أما في كلام العرب فيجوز أن يحمل الكلام على تقدير الفعل (تخالطون): وإن تخالِطوهم فإخوانَكم تُخالِطون.

أولا: الرفع

وقد ذهب الفراء إلى إجازته– وإن لم يخطِّئ من نصب–، يقول: " وإنما يرفع من ذا ما كان اسما يحسن فيه (هو) مع المرفوع. إذا لم يحسن فيه (هو) أجريته على ما قبله؛ فقلت: إن اشتريت طعاما فجيدا، أي فاشتر الجيد، وإن لبست ثيابا فالبياضَ، تنصب لأن (هو) لا يحسن ههنا، والمعنى في هذين مخالف للأول؛ ألا ترى أنك تجد القوم إخوانا وإن جحدوا، ولا تجد كل ما يلبس بياضا، ولا كل ما يشترى جيدا. فإن نويت أن ما ولي شراؤه فجيد رفعت إذا كان الرجل قد عرف بجودة الشراء وبلبوس البياض، وكذلك قوله الله: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ نصب؛ لأنه شيء ليس بدائم، ولا يصلح فيه (هو)؛ ألا ترى أن المعنى: إن خفتم أن تصلوا قياما فصلوا رجالا أو ركبانا، فنصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا"[١٨٦].

كما ورد عن الأخفش: فهم إخوانكم[١٨٧]، والزجاج،[١٨٨]، والنحاس[١٨٩]، السمرقندي[١٩٠]، ومكي [١٩١]، والزمخشري[١٩٢]، والطبرسي [١٩٣]، والعكبري [١٩٤]، والقرطبي[١٩٥]، وأبو حيان بالرفع خبرا لـ(إن): " إنهم إخوانكم في الدين، فينبغي أن تنظروا إليهم كما تنظرون لإخوانكم من النسب..."[١٩٦]، والسمين[١٩٧].

ثانيا: النصب

وأجازه الفراء: " ولو نصبته كان صوابا؛ يريد: فإخوانَكم تخالطون." [١٩٨]، والزجاج أجازه في العربية غير أنه لم يجزه في القراءة إلا أن تثبت رواية صحيحة[١٩٩]، وكذلك أجازه النحاس في غير القرآن[٢٠٠]، والعكبري

في الكلام لا القراءة[٢٠١]، وأجازه أبو حيان مستدلا بقراءة أبي مِجْلَز[٢٠٢]، والسمين كذلك ناقلا عن أبي حيان[٢٠٣].

والراجح عند الباحث هو الرفع على الخبرية كما قرأ الجمهور، لما بيناه من قول الفراء وغيره، ولسهولة التأويل والتقدير، كما أن قراءة أبي مجلز بالنصب من القراءات الآحاد التي تضعف في مواجهة قراءة الجمهور.

المبحث الخامس: الفنقلة الخامسة: توجيه (غفرانك):

قال –تعالى–: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

قال أبو جعفر: " إنْ قالَ لنا قائلٌ: فما الذي نصَبَ: ﴿غُفْرَانَكَ﴾؟ قيل له: وقوعُه وهو مصدرٌ موقعَ الأمرِ، وكذلك تَفْعَلُ العربُ بالمصادرِ والأسماءِ إذا حلَّت محلَّ الأمرِ وأدَّت عن معنى الأمرِ نصَبَتها، فيقولون: شكرًا للهِ يا فلانُ، وحمدًا له. بمعنى: اشْكُرِ الله واحْمَدْه. والصلاةَ الصلاةَ، بمعنى: صَلُّوا. ويَقُولُون في الأسماءِ: اللهَ اللهَ يا قومِ. ولو رُفِع بمعنى: هو اللهُ، أو هذا اللهُ. ووُجِّه إلى الخبرِ وفيه تأويلُ الأمرِ، كان جائزًا، كما قال الشاعرُ:

إنَّ قـومًا منهمْ عُمَيْرٌ وأشبـا هُ عُمَيْـرٍ ومنهـمُ السَّفَّـاحُ

لجَدِيرونَ بالوفاءِ إذا قـا لَ أخو النَّجْدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ

ولو كان قولُه :﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ جاء رفعًا في القراءةِ لم يكنْ خطأً، بل كان صوابًا على ما وصَفنا"[٢٠٤].

التأصيل والتحليل:

يوجه الطبري النصب في قوله تعالى ﴿غُفْرَانَكَ﴾ على المصدرية بنيابته عن فعل الأمر (اغفر)؛ ومن ثم فهو مفعول مطلق لفعل أمر محذوف تقديره: اغفر، ويستدل ببعض كلام العرب وأشعارهم، كما يجيز الرفع ﴿غُفْرَانُكَ﴾ على تقدير مبتدأ.

وللنحاة في إعراب ﴿غُفْرَانَكَ﴾ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: النصب على المصدرية

يقول سيبويه: " باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره، وذلك قولك: سَقيا وَرْعيا، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفرا، وجَدْعا وعَقْرا، وبؤُسا، وأُفَّةً وتُفَّةً، وبُعْدا وسُحْقا. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتَبًّا،...، وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار

الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقيا، ورَعاك الله رعيا، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب" (٢٠٥).

فهذه المصادر الدعائية السماعية قامت مقام فعل الأمر، وتحملت ضمير فاعله المستتر بحسب من وجه إليه؛ فإذا كان الموجه إليه مفردا مذكرا كان التقدير: أنت، وإذا كان مثنى كان تقدير الفعل مسندا لألف الاثنين، وإن وجه لجماعة من الذكور المخاطبين كان تقدير الفعل مسندا إلى واو الجماعة وهكذا.

ولعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه حذف فعل الطلب (لفظا كان أو معنى)، يقول سيبويه: "وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك اللهُ، ومِن خَيَّبَك الله"(٢٠٦).

ويحذف عامل المصدر وجوبا في عدة مواضع، منها: " إذا وقع المصدر بدلا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو قياما لا قعودا؛ أي: قم قياما ولا تقعد قعودا والدعاء، نحو: سقيا لك؛ أي: سقاك الله" (٢٠٧)، واشترط ابن مالك وغيره الإفراد والتنكير(٢٠٨).

ولما كان سياق خواتيم البقرة هو الطلب والدعاء فقد ذهب جل المفسرين ومعربي القرآن إلى تقدير الفعل (اغفر)؛ خلا قلة منهم كالنحاس(٢٠٩) الذي لم يحدد نوع الفعل، والزمخشري الذي قدر المضارع(٢١٠).

وممن قدر فعل الأمر (اغفر) الفراء – ويبدو تأثر الطبري به- الذي يقول: "وقوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ مصدر وقع في موضع أمر فنُصِبَ(٢١١)، والأخفش (٢١٢)، والزجاج(٢١٣)، والطبرسي الذي يقول: " نصب على أنه بدل من الفعل المأخوذ منه فكأنه قيل: اللهم اغفر لنا غفرانك، واستغني عن الفعل في الدعاء فصار بدلا منه معاقبا له"(٢١٤)، والعكبري(٢١٥)، والبيضاوي(٢١٦).

كذا قدره أبو حيان، يقول: " وانتصاب ﴿غُفْرَانَكَ﴾ على المصدر، وهو من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمر التقدير عند سيبويه، اغفر لنا غفرانك، قاله السجاوندي(٢١٧)، ونسبه ابن عطية للزجاج(٢١٨)، وقال الزمخشري: (غفرانك) منصوب بإضمار فعله، يقال: غفرانك لا كفرانك؛ أي: نستغفرك ولا نكفرك(٢١٩)، فعلى التقدير الأول الجملة طلبية، وعلى الثاني خبرية" (٢٢٠).

فقد فصل أبو حيان القول مفرقا بين أثر تقدير فعل المصدر في خبرية الجملة أو طلبيتها، ولا تخفى علاقة نوع الجملة بحكم الإضمار: وجوبا أو جوازا.

كما أشار أبو حيان ــ وعنه نقل السمين ــ إلى تخبط ابن عصفور واضطرابه في المصادر الطلبية؛ فعدها تارة مع ما يلزم فيه إضمار الناصب نحو: (سبحان الله وريحانه)، و(غفرانك لا كفرانك)، وتارة مع ما يجوز إظهار عامله(٢٢١).

كذلك ذكره أبو السعود(٢٢٢).

الوجه الثاني: النصب على المفعولية

وقد ذهب إلى هذا السمرقندي، يقول: "(وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا) أي: أطعنا مغفرتك يا ربنا، و(وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)" (٢٢٣). وأرى أنه تقدير غريب غير مقبول، أما ابن عطية فالتقدير عنده نقلا: نطلب ونسأل غفرانك(٢٢٤)، وهو تقدير مقبول، وكذلك قدره العكبري(٢٢٥)، والبيضاوي(٢٢٦)، وأبو حيان(٢٢٧)، وأبو السعود(٢٢٨).

الوجه الثالث: الرفع على الابتداء أو الإخبار

وقال به الفراء، يقول: " ولو قيل ﴿غُفْرَانُكَ﴾ لجاز(٢٢٩)، وكذا أبو حيان بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف (بغيتنا) (٢٣٠).

والحقيقة أن القول بالرفع ليس عن الأمر ببعيد؛ بل هو صورة من صوره؛ يقول الفراء في قوله – تعالى –: ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإنه رفع، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر؛ كما تقول: من لقي عدوك فصبرا واحتسابا. فهذا نصب، ورفعه جائز. وقوله –تبارك وتعالى–: ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ رفعه ونصبه جائز(٢٣١).

ولا يقتصر الأمر على الاختلاف بينهما في الصنعة النحوية التي تتطلب تقدير مرفوع في حال الجملة الاسمية وتتطلب تقدير فعل أمر حال المصدر المنصوب، بل ثمة اختلاف دلالي مهم بينهما؛ فالأمر بالجملة الاسمية دال على الثبات والاستقرار والعموم، أما النصب فدال على التجدد والحدوث(٢٣٢)، ناهيكم عن اختلاف الحكم الفقهي المترتب على الأمر بكليهما من حيث الوجوب حال الأمر بالجملة الاسمية، والندب عند الأمر بالمصدر المنصوب، يقول صاحب المحرر الوجيز: " وهذا سبيل الواجبات كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾ [النساء: ٢٢٩]. وإما المندوب إليه فيأتي منصوبا، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٥](٢٣٣).

ولربما كان الاختلاف الأخير سببا في شيوع قراءة النصب في فنقلتنا هذه ﴿غُفْرَانُكَ﴾ لما فيه من ندب وتأدب مع الله – سبحانه وتعالى – خلافا للوجوب الذي لا ينبغي أن يكون من العبد لربه الذي يتضرع إليه.

والذي يرجحه الباحث هو النصب على المفعولية بتقدير: (نسألك) غفرانك؛ فيكون ﴿غُفْرَانَكَ﴾ مفعولا ثانيا أو بتقدير: (نطلب) غفرانك؛ فيكون مفعولا به. وهذا لتناسب الجمل: (سمعنا...)، (نسألك/ نطلب..)، و(وإليك المصير) من حيث خبريتها، ولتناسبها مع مقام التضرع والإقرار بالذنب.

الخاتمة

أهم ما توصل إليه البحث:

- يعد الخليل بن أحمد – وليس الفراء كما يزعم أحد الباحثين- أول من استخدم أسلوب الفنقلة الافتراضي لطرح المسائل النحوية، وسار على نهجه الكثير من النحاة والمفسرين ومعربي القرآن، مثل سيبويه، والفراء، والرماني، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري – وهو أشهر من استخدم هذا الأسلوب وأكثرهم-، والرازي، وابن يعيش، والقرطبي، والبيضاوي، ورضي الدين الاستراباذي، وابن عصفور، والنسفي، والخازن، وابن جزيّ، وأبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والطاهر بن عاشور، وغيرهم.
- من أبرز من استخدم هذا الأسلوب الإمام الطبري (ت ٣١٠هـ)، وهذا في تفسيره الشهير الموسوم بـ(جامع البان عن تأويل آي القرآن)؛ وقد بلغ عددها – حسب أحد الباحثين- ستمئة وتسعا وعشرين فنقلة مختلفة الموضوعات، وقد أبدع في استعمالها بصور متعددة وأشكال متنوعة.
- **من أبرز الملامح المنهجية للإمام الطبري في فنقلاته:**

١- تنوعها من حيث الطول والقصر؛ وغلبة الفنقلات قصيرة الصدر طويلة العجز (الجواب).

٢- في الغالب كان يذكر المعنى بشكل مجمل أو مفصل ثم يأتي بالفنقلة، والعكس قليل.

٣- الكثير عنده أن تشتمل الآية الواحدة على فنقلة واحدة؛ وقليلا ما اشتملت الآية على عدة فنقلات.

٤- كثيرا ما دعم رأيه بكثرة النظائر في القرآن الكريم وكلام العرب.

- تميز الطبري في فنقلاته النحوية بالعمق والموسوعية اللغوية.

الهوامش:

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ) . تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م، (٤/ ١٤٦٤)، والمعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، مجموعة من العلماء (إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات – حامد عبد القادر- محمد النجار)، دار الدعوة- تحقيق: مجمع اللغة العربية، ١/ ٢١٠ .

(٢) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ١/ ٦٩٢.

(٣) فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السادس عشر، ص ٥٢.

(٤) ينظر: تصحيح الدعاء، بكر أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ٢٧٣ .

(٥) فنقلات الفراء النحوية في كتابه (معاني القرآن)، دراسة وصفية تحليلية – بحث منشور بمجلة الدراسات التربوية والعلمية –كلية التربية – الجامعة العراقية – العدد الثالث والعشرون- المجلد الرابع- علوم القرآن واللغة العربية- آذار ٢٠٢٤م، ص ٥٣٤.

(٦) معاني القرآن، أبو يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصري، ط١، القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م، ١/١٨٥.

(٧) الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م، ص ١٥١.

(٨) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٢/ ١٦١.

(٩) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة ذخائر العرب (١٦)]، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ)، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦م، ص ١١١.

(١٠) التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفاح عثمان بن جني (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي- خديجة عبد الرازق الحديثي- أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢م، ص ٥٨.

(١١) دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة- دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ١/ ١٤٣.

(١٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ١/ ٣.

(١٣) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث – بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ، ٢٤/ ٥٣٨.

(١٤) شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٥/ ٢٦٤.

(١٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي– محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ٨/ ٤٤.

(١٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ)، ١/ ٦٥.

(١٧) شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣ هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: د.محمد نور الحسن– د. محمد الزفزاف– د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، ١/ ١٢٦.

(١٨) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م، ص ٣٩٥.

(١٩) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م، ٣/ ٤٢٣.

(٢٠) لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١/ ٢١.

(٢١) التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزيّ الكلبي الغرناطي (٧٤١ هـ)، المحقق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ، ١/ ٢٧٨.

(٢٢) ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ١٩٩٣م، ٥/ ٣٠٣.

(٢٣) المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ص ١٤.

(٢٤) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أب بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ– ١٩٧٤ م، ١/ ٣٨٥.

(٢٥) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، حققه: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م، ٥/ ٩٥.

(٢٦) التحرير والتنوير، ١/ ٥٠٨.

(٢٧) ينظر: فنقلات الإمام الطبري في تفسيره لمعاني المفردة القرآنية (نماذج تطبيقية)، د. صفاء عبد اللطيف عبد الحميد الحاجم، بحث منشور بمجلة والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني– مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، العدد [٥٩]، ٢٠٢٠م. [١٩٧– ٢٣٩]، ومنهج الإمام ابن جرير الطبري في عرض الفنقلة في تفسيره، أ. غزل بنت عبد العزيز داغستاني– د. فوزية سعيد شعوان أل مدعث، بحث منشور بمجلة البحوث الإسلامية، العدد الثامن عشر بعد المائة، المحرم ١٤٤٦ هـ. ص [٢٩ – ٥٠]

(٢٨) ديوان النابغة الجعدي، تحقيق الدكتور: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٢٦، والخِلالة والخلة: الصداقة المختصة التي ليس فيها خلل، وأبو مرحب: كنية الظل.

(٢٩) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ – ٣١٠ هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١/٣٣٢–٣٣٣.

(٣٠) معاني القرآن، أبو يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصري، ط١، القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م، ١/١٥. (بتصرف يسير).

(٣١) معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م، ١/٥٤.

(٣٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي (الفارسي) (٢٨٨هـ – ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) مطبعة العاني، بغداد، ٢٤٩–٢٥١.

(٣٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ١/١١٤. والبيت من الطويل، ينسب كذلك إلى حريث بن محفض، ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ، ٤/١٤٦، وشرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢/ ٣٩٤.

(٣٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ –٥٣٨ هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ علي محمد معوض– د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م، ١/ ١٩١–١٩٢.

(٣٥) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، أمير الإسلام أبو علي الفضل بن أبي الحسن الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، ١/٧٠–٧١.

(٣٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م، ١/٥٩.

(٣٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٣٢.

(٣٨) ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ١٩٩٣م، ١/ ٢٠٧–٢٠٨.

(٣٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،١/ ١٥٦.

(٤٠) ينظر: تفسير الطبري، ١/ ٣٣٦، ٣٤٥.

(٤١) ينظر: الدر المصون ،١/ ١٥٦.

(٤٢) ديوان الأخطل، تحقيق: شلاح راجي الأسمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ٣٨٧، والمقتضب، ١٨٦/١.

(٤٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ١١٤/١.

(٤٤) ينظر: الكشاف، ١/ ١٩١–١٩٢.

(٤٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٣ .

(٤٦) ينظر: البحر المحيط، ٢٠٧–٢٠٨.

(٤٧) الدر المصون ،١/ ١٥٦.

(٤٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد– د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٩٠م، ١/ ١٨٩.

(٤٩) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ١١٤/١.

(٥٠) ينظر: الدر المصون ،١/ ١٥٦.

(٥١) ليس موجودا في ديوان حسان بن ثابت . ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: أ. عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ونسب في الكتاب، ٢/ ١٠٥ إلى الأنصاري دون تحديد، ومنسوب في خزانة الأدب إلى كعب بن مالك، وقال: ونسب إلى حسان بن ثابت – رضي الله عنه– أيضا، ولم يوجد في شعره. قال اللخمي في شرح شواهد الجمل: وقيل هو لعبد الله بن رواحة الأنصاري. وقيل: لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. الخزانة/ ٦/ ١٢٢.

(٥٢) ينظر: تفسير الطبري، ١/ ٤٢٨ وما بعدها.

(٥٣) ينظر: هذا المصطلح لم يذكره النحاة؛ إنما هو من تأليف الباحث.

(٥٤) تفسير الطبري، ١/ ٤٣٠.

(٥٥) ينظر: معاني القرآن، ص ٢١.

(٥٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم السَّرِي الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، ١٠٣/١. ويضرب عنده بمعنى يجعل – وتكون (بعوضة) مفعولا أول أو ثانيا.

(٥٧) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، ص ٣٠.

(٥٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشاير للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ١/ ١٢٢.

(٥٩) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ١١٩/١.

(٦٠) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، ١/ ٨٧.

(٦١) ينظر: الكشاف، ٢٣٩/١.

(٦٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٣.

(٦٣) ينظر: البحر المحيط، ٢٦٦/١.

(٦٤) ينظر: الدر المصون،١/ ٢٢٣.

(٦٥) وقد سبق أن هذا المصطلح من تأليف الباحث.

(٦٦) ينظر: معاني القرآن، له، ١/ ٢٢.

(٦٧) تفسير الطبري، ١/ ٤٢٩.

(٦٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، له، ١/ ١٠٤.

(٦٩) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(٧٠) ينظر: مجمع البيان، ١/ ٨٧.

(٧١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، له، ١/ ١٠٣.

(٧٢) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(٧٣) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ص ١١٩.

(٧٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٣.

(٧٥) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ص ١١٩.

(٧٦) مجمع البيان، ١/ ٨٧.

(٧٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٣.

(٧٨) ينظر: معاني القرآن، ٢١/١.

(٧٩) تفسير الطبري، ١/ ٤٢٨.

(٨٠) ينظر: الكشاف، ٢٣٨/١–٢٣٩.

(٨١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)،

تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ٦٢/١.

(٨٢) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٧.

(٨٣) الكشاف، ١/ ٢٤٠.

(٨٤) ينظر: معاني القرآن له، ٢١/١.

(٨٥) وينسب البيت لحسان، وهو غير موجود في ديوانه، كما ينسب إلى عبد الله بن رواحة الأنصاري، وبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقد روى (غيرُنا) بالرفع على أن (مَنْ) اسم موصول، و(غير) خبر لمبتدأ محذوف (هو غيرنا) والجملة صلة . ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م، ٦/ ١٢٢.

(٨٦) تفسير الطبري، ١/ ٤٢٨–٤٢٩.

(٨٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ص ١١٩.

(٨٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٣.

(٨٩) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(٩٠) ينظر صفحة ٢٤ من هذا البحث.

(٩١) ينظر: معاني القرآن، له، ١/ ٢٢.

(٩٢) تفسير الطبري، ١/ ٤٢٨–٤٢٩.

(٩٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، له، ١/ ١٠٤.

(٩٤) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(٩٥) ينظر: النكت في القرآن الكريم،١/ ١١٩– ١٢٠.

(٩٦) ينظر: مجمع البيان، ١/ ٨٧.

(٩٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٣٦٤– ٣٦٥.

(٩٨) ينظر: النكت في القرآن الكريم، ١١٩– ١٢٠.

(٩٩) ينظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ، ١/ ٢٠٣ .

(١٠٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٣٦٤– ٣٦٥.

(١٠١) ينظر: مجمع البيان، ١/ ٨٧.

(١٠٢) ينظر: الدر المصون، ص ٢٢٣.

(١٠٣) ينظر: معاني القرآن، له، ١/ ٢١.

(١٠٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، له، ١/ ١٠٤.

(١٠٥) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٦. ولكنه رفض زيادة (ما)؛ لأن زيادتها لا تنقاس في هذا الموضع، واختار أن تكون صفة، ٢٦٧/١.

(١٠٦) إعراب القرآن، ص ٣٠.

(١٠٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٢٢.

(١٠٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٣.

(١٠٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٣٦٤.

(١١٠) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٦.

(١١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٠٤.

(١١٢) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(١١٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٢٣.

(١١٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٣٦٤.

(١١٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢، ص١٨٠.

(١١٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١/ ٢٠٣ .

(١١٧) ديوان كثير، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت– لبنان، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ص ٥٠٦، وينظر، الكتاب، ٢/١٢٣.

(١١٨) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٦.

(١١٩) ينظر: تفسير الطبري، ١/ ٤٢٨.

(١٢٠) ينظر: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، دار الهجرة، ١٩٣٤هـ (د.م)، ص ٤، ومعجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر– د. عبد العال سالم مكرم وأحمد، انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية، إيران، بمساعدة لجنة دعم البحث العلمي لكلية الآداب ووحدة برامج الأبحاث بجامعة الكويت، ١٤٢١ هـ – ١٩٩١م، ١/٣٩. والكشاف، ١/ ٢٤٠.

(١٢١) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، ١/٥٩، والبحر المحيط، ١/ ٢٦٧.

(١٢٢) ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٢/ ١٣٨.

(١٢٣) ينظر: معاني القرآن، ١/ ٢٢.

(١٢٤) ينظر: معاني القرآن، ١/ ٥٩.

(١٢٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٠٤.

(١٢٦) ينظر: إعراب القرآن، ص ٣٠.

(١٢٧) ينظر: المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ، ص ٥٠٥.

(١٢٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ١٤٥/١.

(١٢٩) ينظر: النكت في إعراب القرآن، ١/ ١٢٠.

(١٣٠) ينظر: الكشاف، ١/ ٢٣٩.

(١٣١) ينظر: مجمع البيان، ١/ ٨٨.

(١٣٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٣.

(١٣٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي– محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ١/ ٣٦٥.

(١٣٤) البحر المحيط، ١/ ٢٦٧

(١٣٥) ينظر: الدر المصون، ١/ ٢٢٥–٢٢٦.

(١٣٦) النكت في القرآن الكريم، ١/١٢٠.

(١٣٧) الكشاف، ١/٢٤٠.

(١٣٨) ينظر: مجمع البيان، ١/٨٨.

(١٣٩) الفريد، ١/ ٢٠٤.

(١٤٠) ينظر: الدر المصون، ١/ ٢٢٥.

(١٤١) البحر المحيط، ١/٢٦٧.

(١٤٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٣.

(١٤٣) ينظر: الفريد، ١/ ٢٠٤.

(١٤٤) البحر المحيط، ١/٢٦٧.

(١٤٥) ينظر: الدر السمين، ١/٢٢٥.

(١٤٦) ينظر: الفريد، ١/ ٢٠٤.

(١٤٧) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي] http://alhazme.net الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ١٣٨ درسا [المكتبة الشاملة].

(١٤٨) ديوان أبي دؤاد الأيادي، جمعه وحققه: أنوار محمد الصالحي، أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م، ص ١١٢. والكتاب ، ١/ ٦٦، وشرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، بعناية: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٢/ ١٩٦.

(١٤٩) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ١٣٧. [بتصرف يسير].

(١٥٠) شرح {المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري} الموسوم بـ {التخمير}، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ هـ ٠ ٦١٧ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٠م، ٢/٥٩ .

(١٥١) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ١/ ١٤٢.

(١٥٢) ديوان جميل بن معمر، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١٦٦، وشرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ٢/ ١٩٩.

(١٥٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص ٧٩.

(١٥٤) كتاب العدة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني – رحمة الله عليه–، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري– الدوحة، ط١، (د.ت)، ١/ ٩٩. وورد كذلك في : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥ هـ، ص ١٥٤.

(١٥٥) ينظر: صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، ط٥، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م، ١/ ٢٣٢، الحديث (٦٢٠) و(٦٤٧).

(١٥٦) ينظر: أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م،١٣٢/٢.

(١٥٧) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ١٥، ٤/٥٣٢ .

(١٥٨) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٢٦٧.

(١٥٩) تفسير الطبري، ٣/ ٣٥٧–٣٥٨.

(١٦٠) ينظر: معاني القرآن، ١/١١٨

(١٦١) ينظر: معاني القرآن، ١/١٧٤.

(١٦٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١/٢٦٧.

(١٦٣) ينظر: إعراب القرآن، ١/٨٤ .

(١٦٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١/١٦٢.

(١٦٥) ينظر: الكشاف، ١/٤٠٢.

(١٦٦) ينظر: مجمع البيان، ٢/ ٣١.

(١٦٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م، ١/١٤٥.

(١٦٨) ينظر: التبيان، ١/١٥٩.

(١٦٩) ينظر: الفريد، ٤٦٦/١.
(١٧٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ٢٨٢ .
(١٧١) ينظر: أنوار التنزيل، ١٢٩/١– ١٣٠.
(١٧٢) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ٨٢.
(١٧٣) ينظر: الدر المصون، ٣١٣/٢.
(١٧٤) ينظر: معاني القرآن،، ١١٨/١
(١٧٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٨/١.
(١٧٦) ينظر: بحر العلوم، ١٩١/١.
(١٧٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١٦٢/١.
(١٧٨) ينظر: الكشاف، ٤٠٢/١.
(١٧٩) ينظر: التبيان، ١٥٩/١.
(١٨٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ٢٨٢ .
(١٨١) ينظر: أنوار التنزيل، ١٢٩– ١٣٠.
(١٨٢) ينظر: الفريد، ٤٦٦/١.
(١٨٣) ينظر: البحر المحيط، ٨٢/٢.
(١٨٤) ينظر: الدر المصون، ٣١٣/٢.
(١٨٥) تفسير الطبري، ٣/ ٧٠٦–٧٠٧.
(١٨٦) معاني القرآن، ١٤١/١ –١٤٢.
(١٨٧) ينظر: معاني القرآن، ١٧٤/١ .
(١٨٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢٩٤/١.
(١٨٩) ينظر: إعراب القرآن، ٩٣.
(١٩٠) ينظر: بحر العلوم، ٢٠٥/١.
(١٩١) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ١٦٨/١ .
(١٩٢) ينظر: الكشاف، ٤٣١/١ .
(١٩٣) ينظر: مجمع البيان، ٢/ ٦٩.
(١٩٤) ينظر: التبيان، ١/ ١٧٧ .
(١٩٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٣/ ٤٥٢ .
(١٩٦) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ١٧١ .
(١٩٧) ينظر: الدر المصون، ٢/ ٤١٢ .
(١٩٨) ينظر: معاني القرآن، ١٤١/١ –١٤٢.
(١٩٩) ينظر: معاني القرآن، وإعرابه، ٢٩٤/١.

(٢٠٠) ينظر: معاني القرآن، ص ٩٣ .

(٢٠١) ينظر: التبيان، ١/ ١٧٧ .

(٢٠٢) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ١٧١ . وأبو مجلز هو: لاحق بن حميد بن سعيد / شعبة السدوسي البصري، وهو من المحدثين والمفسرين الثقات، من الطبقة الثانية، ولم تذكر الروايات سنة مولده، واختلف في سنة وفاته ما بين: سنة مئة أو إحدى ومئة أو ست ومئة، والأغلب أنه توفي سنة تسع ومئة قبل الحسن البصري بقليل، وليس له مؤلف جامع لقراءاته – رغم كثرتها–، وإنما هي مبثوثة في كتب التفاسير والقراءات، لا سيما (زاد المسير) للجوزي (٥٩٧ هـ). ينظر: الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م،١٦٢/٧، والثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية، الهند، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٩٧٣م، ٥/ ٥١٨، وتاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ٦٤/ ٢٤.

(٢٠٣) ينظر: الدر المصون، ٢/ ٤١٢ . وضبطت في الدر المصون (مُجْلِز)، والصواب: (بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام.

(٢٠٤) تفسير الطبري، ٥/ ١٥١–١٥٢.

(٢٠٥) الكتاب، ١/ ٣١٢ .

(٢٠٦) السابق نفسه.

(٢٠٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م، ٢/ ١٧٧.

(٢٠٨) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ط١، ١٤١٠ هـ، دار هجر، القاهرة، ١٨٦/٢.

(٢٠٩) ينظر: إعراب القرآن، ص ١١٩ .

(٢١٠) ينظر: الكشاف، ٥٢٠/١ .

(٢١١) معاني القرآن، ١٨٨/١ .

(٢١٢) ينظر: معاني القرآن، ٢٠٧/١ .

(٢١٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٦٩/١ .

(٢١٤) ينظر: مجمع البيان، ٢/ ١٨٤.

(٢١٥) ينظر: التبيان، ١/ ٢٣٤ .

(٢١٦) ينظر: أنوار التنزيل، ١/ ١٦٦ .

(٢١٧) ربما يعني أبو حيان كتاب السجاوندي الغزنوي: عين المعاني في تفسير كتاب الله العزيز والسبع المثاني، للسجاوندي الغزنوي. غير أني لم أجد نسخة مطبوعة منه.

(٢١٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢/ ٣٨٨.

(٢١٩) وقد سبقت الإشارة أليه، ينظر: الكشاف، ١/٥٢٠ .

(٢٢٠) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ٣٨٠ .

(٢٢١) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، (٥٩٧ هـ – ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٤٠٠ هـ، ٢/ ٤٠٧، والبحر المحيط، ٢/ ٣٨٠، والدر المصون، ١/ ٦٩٦– ٦٩٧.

(٢٢٢) ينظر: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، قاضي القضاة أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٠٠ هـ – ٩٨٢ هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، مطبعة السعادة، ١/ ٤٢٧.

(٢٢٣) بحر العلوم، ١/٢٤٠.

(٢٢٤) ينظر: المحرر الوجيز، ١/٣٩٢.

(٢٢٥) ينظر: التبيان، ١/ ٢٣٤ .

(٢٢٦) ينظر: أنوار التنزيل، ١/ ١٦٦ .

(٢٢٧) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ٣٨٠ .

(٢٢٨) ينظر: تفسير أبي السعود، ١/ ٤٢٧ .

(٢٢٩) معاني القرآن، ١/ ١٨٨ .

(٢٣٠) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ٣٨٠ .

(٢٣١) ينظر: معاني القرآن، ١/ ١٠٩.

(٢٣٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٥/١٧٨–١٧٩، والكليات، للكفوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ٤/ ٢٠١.

(٢٣٢) المحرر الوجيز، ١/ ٦٥٢.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أب بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ) . تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
- والمعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، مجموعة من العلماء (إبراهيم مصطفى — أحمد الزيات — حامد عبد القادر- محمد النجار)، دار الدعوة- تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- التبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزيّ الكلبي الغرناطي (٧٤١ هـ)، المحقق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
- تصحيح الدعاء، بكر أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، قاضي القضاة أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٠٠ هـ – ٩٨٢ هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، مطبعة السعادة.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ١٩٩٣م.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ – ٣١٠ هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفاح عثمان بن جني (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي– خديجة عبد الرازق الحديثي– أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني– بغداد، ط١، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي– محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة– دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

- ديوان الأخطل، تحقيق: شلاح راجي الأسمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ديوان حسان بن ثابت . ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: أ. عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق الدكتور: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ديوان جميل بن معمر، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ديوان كثير، جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح {المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري} الموسوم بـ {التخمير}، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ هـ ٠ ٦١٧ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ط١، ١٤١٠ هـ، دار هجر، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي] http://alhazme.net الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٣٨ درسا[المكتبة الشاملة].
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، بعناية: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي، (٥٩٧ هـ - ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٤٠٠ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣ هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: د. محمد نور الحسن- د. محمد الزفزاف- د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة) — دمشق، ط٥، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- العدة في إعراب العمدة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني — رحمة الله عليه-، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري- الدوحة، ط١، (د.ت).
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: د. سلمان القضاة، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٤م .
- عين المعاني في تفسير كتاب الله العزيز والسبع المثاني، للسجاوندي الغزنوي. (ولم أجد نسخة مطبوعة).
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، حققه: نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- فنقلات الإمام الطبري في تفسيره لمعاني المفردة القرآنية (نماذج تطبيقية)، د. صفاء عبد اللطيف عبد الحميد الحاجم، بحث منشور بمجلة والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني- مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، العدد [٥٩]، ٢٠٢٠م.
- فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد السادس عشر.

- فنقلات الفراء النحوية في كتابه (معاني القرآن)، دراسة وصفية تحليلية – بحث منشور بمجلة الدراسات التربوية والعلمية –كلية التربية – الجامعة العراقية – العدد الثالث والعشرون– المجلد الرابع– علوم القرآن واللغة العربية– آذار ٢٠٢٤م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧هـ –٥٣٨ هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ علي محمد معوض– د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- الكليات، للكفوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمير الإسلام أبو علي الفضل بن أبي الحسن الطبرسي، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، دار الهجرة، ١٩٣٤هـ (د.م).

- المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، -كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي (الفارسي) (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) مطبعة العاني، بغداد.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشاير للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم السَّرِي الزجاج (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصري، ط١، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر- د. عبد العال سالم مكرم وأحمد، انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية، إيران، بمساعدة لجنة دعم البحث العلمي لكلية الآداب ووحدة برامج الأبحاث بجامعة الكويت، ١٤٢١ هـ - ١٩٩١م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث — بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال — بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- منهج الإمام ابن جرير الطبري في عرض الفنقلة في تفسيره، أ. غزل بنت عبد العزيز داغستاني– د. فوزية سعيد شعوان أل مدعث، بحث منشور بمجلة البحوث الإسلامية، العدد الثامن عشر بعد المائة، المحرم ١٤٤٦ هـ.
- النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة ذخائر العرب (١٦)]، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ)، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٦م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٥.